



PROVISIONAL
A/40/PV.99
13 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)
ثم : السيد موسيلي (نائب الرئيس) (بربادوس)

- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع قرارات
- (د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبادان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة [١٨] (تابع)
- المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠٩]

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوبالمستعمرة (A/40/23 و A/AC.109/801 و Corr.1 ، ومن 802 الى

و Corr.1 ، ومن 809 الى 815 ، 816/Rev.1 ، ومن 817 الى 820 ، و 827 و Corr.1

و 832 و 834)

(ب) تقرير الأمين العام (A/40/692 و Corr.1)(ج) مشاريع قرارات (Part II) A/40/23 ، الفقرة ٤٢ ؛ A/40/L.21 ، و A/40/L.22) .(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/955) .السيد زيونوك (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : ان كفاح الشعوب من أجل حريتها واستقلالها الوطني يرجع الي قرون عديدة . غير أن أبرز نجاح في بلوغ هذين الهدفين النبيلين يرتبط ارتباطا وثيقا بفترة تاريخية محددة في تطور البشرية ، كانت بدايتها مع ثورة تشرين الأول / اكتوبر الاشتراكية العظيمة التي حدثت في روسيا . وبعد مولد أول دولة اشتراكية للعمال والفلاحين في العالم ، سجل التاريخ بداية عصر يتميز بالتجديد الاجتماعي ، وسيادة قواعد العدالة الاجتماعية ، وانتهيار نظام الظلم الاستعماري واستعباد الشعوب .

ان حركة التحرير الوطني المناهضة للاستعمار التي تقتناسى بنشاط بين الشعوب المظلومة والتابعة ، وايجاد الأسس الحقيقية من أجل انهاء النظام الاستعماري للامبريالية قد سهل أمرهما الانتصار الذي تم منذ أربعين عاما باثر معركة لم يسبق لها مثيل في

ابعادها وشدتها ، وهي معركة خاضتها الشعوب المحبة للسلام ضد قوى الفاشية والعسكرة والعدوان . ولقد أسهمت شعوب الاتحاد السوفياتي اسهاما حاسما في احراز هذا الانتصار ، مما أدى الى انشاء الامم المتحدة وميثاقها الذي يكرس الحق الثابت للشعوب في تقرير المصير والحد من المبادئ الأساسية لانها سيطرة الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره . وكان من العناصر الهامة التي عجلت بانتهاء النظام الاستعماري للامبريالية اعتماد الأمم المتحدة بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ودول أخرى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يحتفل هذا العام بمرور خمسة وعشرين عاما على صدوره .

وتكمن الاهمية التاريخية لذلك الاعلان فيما أظنه رسميا من :
 " ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره
 ومظاهره " (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الفقرة الثانية عشرة من الديباجة) .
 وقد أوضح الاعلان أيضا أنه ينبغي منح الاستقلال الكامل لجميع الاقاليم المشمولة بالوصاية
 وغير المتمتع بالحكم الذاتي . وتتضمن هذه الوثيقة وقرارات الأمم المتحدة التي اعتمدت
 أثناء اعداد هذه الوثيقة المطالبة باستئصال النظام الاستعماري في جميع صوره ، وتأييد
 شروعية كفاح الشعوب في المستعمرات من أجل تحريرها الوطني ، وتأييد حق هذه الشعوب
 غير القابل للتصرف في النضال بكل الوسائل المتاحة لها ، ومناشدة جميع الدول لتقدّم
 الدعم المادي والمعنوي لهذه الشعوب في نضالها لنيل حريتها واستقلالها الحقيقيين .
 ونتيجة لقوة الدفع الشديدة والمساعدات المعنوية والسياسية الفعالة التي قدتها
 الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة تكفل الكفاح الوطني من أجل التحرر الذي خاضته
 الشعوب المستعمرة والتابعة والذي أيدته جميع القوى التقدمية في المجتمع الدولي بنجاح
 ملحوظ . وقد انهارت الامبراطوريات الاستعمارية تحت وطأة الهجوم الضاري لكفاح الشعوب
 في سبيل نيل حريتها واستقلالها وكرامتها الانسانية . وقد تخلص مئات الملايين من البشر
 من نير الاستعمار . ونالت الدول الحديثة التي ظهرت في المجتمع الدولي استقلالها
 الوطني وشرعت في انتهاج سياسة تقوم على التنمية المستقلة والتجديد الاجتماعي . وفي كل
 عام يتزايد تأثير تلك البلدان على تطور السياسة الدولية وكذلك يتزايد الدور الذي تقوم به
 في تشكيل مصير العالم .

وتذكرنا هذه النتائج الباهرة التي حققتها قضية الفكاح من أجل القضاء على
 العبودية الاستعمارية للشعوب بالحاجة المتزايدة للقضاء على الجيوب المتبقية لتلك
 الظاهرة المخزبة لعصرنا ، كما تذكرنا بأن عطية انهاء الاستعمار لم تستكمل تماما بعد .
 فالاستعمار والعنصرية والفصل العنصري مازالت تسم المناخ العالمي وتشكل مصدرا
 خطيرا للتوتر والمنازعات والتهديد للسلم والأمن الدوليين .

وما تزال هناك بؤرة رئيسية للاستعمار والعنصرية قائمة كما هو معروف في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . ويدرس النظام الاستعماري العنصري لجنوب افريقيا بفضـب مجنون مدفوعا بمصيره المحتوم بالأقدام وأكثر الطرق وحشية على حقوق الانسان الأساسية للسكان الأصليين وهم الأغلبية الساحقة في جنوب افريقيا ويحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع. ويؤدي أي عمل يقوم به الافريقيون للدفاع عن كرامتهم الانسانية الى زيادة أعمال القمع التي يقوم بها نظام بريتوريا الذي يلجأ الى اطلاق النار على الأهالي العزل وتعذيب الوطنيين واعتقالهم ، كما حظر جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمات التي تضم السكان الأصليين . وقد جعل العنصريون في جنوب افريقيا من الرعب المطلق والعنف الجماعي سياسة للدولة . وبعد أن حول نظام بريتوريا جنوب افريقيا وناميبيا الى حكر خاص للاستعمار والعنصرية حيث يعيش السكان الافريقيون الأصليون ، وهم الأغلبية الساحقة ، غربا في بلادهم محرومين من حقوقهم السياسية ، فان ذلك النظام يرتكب بلا توقف الأعمال العدوانية الوحشية ويزعزع استقرار الدول المجاورة المستقلة ذات السيادة وهو يخلق بؤرة توتر دائمة في الجنوب الافريقي تهدد السلم والأمن في تلك المنطقة وفي العالم بأسره . وما زالت السيطرة الاستعمارية الاجنبية موجودة في عدد كبير من الأقاليم المشمولة بالوصاية التي تسمى بالأقاليم الصغيرة المتناثرة في أحواض المحيطات الأطلسي والهندي والهادئ والمناطق المتاخمة .

وقد حدثت منذ أمد طويل الأسباب الرئيسية للتوقف الذي حدث مؤخرا في عطية القضاء على نظام الاضطهاد الاستعماري في الجنوب الافريقي وفي الأقاليم المشمولة بالوصاية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأدانتها الأمم المتحدة مرارا في قراراتها . وهناك دراسات متعمقة وشاملة أجرتها الأمم المتحدة تبين بجلاء تام أن جميع العقبات المعروفة التي تحول دون التنفيذ السريع والكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة انما تضحها وتعمل على تعزيزها واثرا امبريالية معينة وفئات عنصرية بغية الدفاع عن مصالحها الخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاشتراكية وحيثما توجد أقاليم

مستعمرة أو تابعة نجد أنه على الرغم من قرارات الأمم المتحدة وعلى الرغم من المطالبة المستمرة من جانب الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي ، فإن نهب تلك الأقاليم من جانب الدوائر الاقتصادية وغيرها في بلدان غربية معينة مستمر بل ويستخدم أساليب تزاد تطورا باستمرار وتعمل النظم الاستعمارية القائمة في تلك الأقاليم على أن توفر للاحتكارات ظروفًا ملائمة تماما لانتزاع أرباح فاحشة عن طريق الاستغلال اللانساني للسكان المحليين وعن طريق النهب السافر للموارد الطبيعية غير المتجددة . وتعمل الدوائر الاقتصادية والمالية التي تشارك النظم الاستعمارية ، من جانبها ، على الدفاع عن السياسات العامة للإمبرياليين الرامية إلى تحويل الأقاليم التابعة والمشمولة بالوصاية إلى رأس جسر لمد نفوذها إلى الدول المستقلة .

والجهود التي تبذلها بعض الدول الغربية لدعم النظام العنصري في جنوب أفريقيا وتأييده في جميع الميادين وحمايته من الجزاءات الدولية ، تشكل بغير شك جزءًا من خطط إمبريالية أوسع لا ستراد المواقع التي فقدتها في أفريقيا وحرمان الشعوب الأفريقية من المكاسب التي حققتها عن طريق نضالها التحريري ، وتكبلها بقيود جديدة من التبعية للاستعمار الجديد .

ومن المجالات التي تسيطر عليها الاحتكارات الإمبريالية سيطرة كاطة ما يسمى بالأقاليم الاستعمارية الصغيرة والمناطق الصغيرة المشمولة بالوصاية . ومن المعروف أن الاحتكارات الأجنبية تمارس في تلك الأقاليم ، لجميع الأغراض العنصرية ، سيطرة كاطة على استخدام مواردها الطبيعية والبشرية ، وتستغلها لأغراضها الأنانية ، ولا تبدي أي اهتمام بمصير السكان الأصليين أو رفاههم وتتخلص أعمالهم الخيرية المزعومة في استغلال الحالة الاقتصادية الصعبة في الأقاليم التابعة لتفرض عليها أشكالًا جديدة من التبعية الاستعمارية وإدامة تلك الأشكال تحت شتى الشعارات مثل الارتباط أو الاتحاد أو التكامل بمختلف أشكاله .

ويظهر ذلك واضحا في حالة ميكرونزيا . فقد منحت الولاية المتعلقة بإدارة ذلك الاقليم المشمول بالوصاية منذ أكثر من اربعة عقود من أجل ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من

" العمل على ترقية اهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال " لكن السلطة القائمة بالادارة وهي الولايات المتحدة لم تقم طوال تلك الفترة بإيجاد اقتصاد مستقل وقادر على الاستمرار في ذلك الاقليم ، بل أنها تبذل كل ما في وسعها لجعله تابعا استعماريًا لها من أجل الأغراض العسكرية وغيرها .

وقد ثار القلق الدولي بوجه خاص نتيجة للأنشطة العسكرية للدول الاستعمارية في الاقاليم التابعة والمشمولة بالوصاية ، فهذه الأنشطة تمثل عقبة أساسية في سبيل تنفيذ اعلان انتهاء الاستعمار في تلك الاقاليم . والقواعد العسكرية للدول الاستعمارية وغيرها من الأنشطة العسكرية في الأقاليم التابعة - سواء كان ذلك في ناميبيا أو ميكرونزيا أو بورتوريكو أو برمودا أو جزر تركس وكايكوس أو غوام أو جزر فيرجن الأمريكية أو ديفيو غارسيما أو جزر فوكلاند (ماليفيناس) أو أي مستعمرة أخرى - لا تهدف بأي حال الى زيادة فرص العمل للسكان المحليين كما يزعم المستعمرون ، وإنما تساعد هذه القواعد وهذه الأنشطة في سحق حركات التحرر الوطني ، والحفاظ على الوجود العسكري للدول الاستعمارية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة المجاورة .

(السيد زبونوك ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد تحققت انجازات هامة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما أحرزت نتائج ايجابية للغاية . الا انه يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل جهودا جديدة لضمان الانجاز السريع التام للهدف الرئيسي لانها الاستعمار وذلك بتنفيذ اعلانها التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وكما جاء في رسالة الرفيق ميخائيل س . غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرون لاصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

" ان نجاح هذه المهام ذات الشأن ، انما يتوقف الى حد كبير على التقدم المحرز في تعزيز السلم العالمي والأمن الدولي ، ووقف سباق التسلح المدمر والعودة الى سياسة الوفاق لتخفيف التوترات الدولية " (A/40/757 ، ص ٨)

وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤمن بأن الذكرى الخامسة والعشرين لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يجب أن يواكبها اجراء جديد حاسم من جانب الأمم المتحدة يرمي الى القضاء التام والأكيد على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . ومن واجب الأمم المتحدة أن تؤيد كفاح شعب ناميبيا وغيره من شعوب الاقاليم الأخرى التابعة ، بكل التدابير الفعالة لضمان تحقيق استقلالها ، مستخدمة جميع سلطات مجلس الأمن ، لتحقيق ذلك الغرض .

ولهذا السبب ، أهد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية جميع مشاريع القرارات الخاصة بقضايا تصفية الاستعمار بل وشارك في تقديم بعضها ، ومن بينها القرار المتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) ان ادراكنا لطبيعة

التاريخ يجعلنا نؤمن اليوم بان من اجتمعوا في سان فرانسيسكو منذ أربعين عاما لتوقيع الميثاق ، سعيا وراء استئصال آفة الحرب الرهيبة من على وجه الأرض ، لم يكونوا يرغبون

في تجذب المواجهة بين الشعوب فحسب ، بل كانوا يبحثون أيضا عن الطرق والوسائل التي تمكن الجنس البشري من تلمس أفضل سبل السلم والوثام داخل حدود كل بلد وانا كان عدد البلدان الممثلة اليوم في هذه المنظمة أكثر من ثلاثة أضعاف عدد البلدان التي وقعت في البداية على الميثاق فذلك أوضح دليل على أننا استطعنا حقا خلال هذه المدة ان نوفر لعدد كبير من الشعوب الوسائل السلمية المناسبة لتمكينها من الازدهار في ظل السلم والوثام ، دون التعرض لمرارة المواجهة والموت . وقد حصلت شعوب عديدة على حريتها دون أن تخوض التجربة الاليمة التي خضناها نحن في أمريكا اللاتينية من أجل الحصول على استقلالنا .

وفي هذا الوقت ، وعند النظر في آخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، نلاحظ أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) مازال موضع التنفيذ الدقيق ، وان التقدم المحرز انما يبرهن على فعالية لجنة تصفية الاستعمار ، وفعالية العمل الذي اضطلع به في هذه الجمعية . ان مبدأ تقرير المصير بمعناه الواسع انما يعني اتاحة الفرصة لكل شعب كي يختار مصيره بحرية وسيادة . وهذا المبدأ لا يزال بمثابة حجر الزاوية لانشطتنا . وان التأكيد على اننا ما زلنا نستهدى بهذا المبدأ في أنشطتنا واعمالنا لهو أفضل اشارة يمكن أن نقدمها اليوم للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ان شيلي ، بوصفها عضوا في لجنة ال ٢٤ ، لتشعر بأنها مشاركة بصورة أساسية في عطية انهاء الاستعمار ، وتود أن تكرر اليوم التزامها الرسمي بمواصلة العمل بكل حماس من أجل التنفيذ الشامل للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

وفي هذا الصدد ، تعرب شيلي مرة أخرى عن أطمها في ان يكون العمل الذي تقوم به لجنة ال ٢٤ وكذلك القرارات الصادرة عن هذه الجمعية والمتعلقة باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بمنأى عن أية مصلحة متحيزة د خيلة على قضية تصفية الاستعمار ، ان أن مصائر الشعوب يجب الا تكون موضع نزاع بين الشرق والغرب

حيث ان مستقبل الرجال والنساء الذين مازالوا يعيشون في أقاليم غير مستقلة ، أهم بكثير من أى صراع بين البلدان ، أما كانت أهمية تلك البلدان وقوتها . كما أن مشاكل تصفية الاستعمار خطيرة للغاية ، وهي أهم بكثير من أن تتصل أو ترتبط بمشاكل السياسة الدولية لبعض البلدان ، فمشاكل تصفية الاستعمار مرتبطة بمصائر الرجال والنساء وربطها بالسياسات الدولية لبعض البلدان يعد ، بالإضافة الى ذلك ، مظهرا من مظاهر الانانية . ولا يسعنى أن أختتم هذه الكلمات التي تعبر عن التزام شيلي بعطية تصفية الاستعمار دون الاشارة بالنتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة ، ودون الاعراب عن عميق امتناننا للسفير عبد القادر كوروما مثل سيراليون لما قام به من عمل ولتفانية وانكاره للذات اللذين يضرب بهما المثل ، واللذين أظهرهما بوصفه رئيسا للجنة ال ٢٤ . وقد كان التزامه بقضية تصفية الاستعمار ، في مرات عديدة ، هو النبراس الذي ينيير طريق العمل في اللجنة . فهو لم يدخر جهدا في السعي من أجل تحقيق المثل العليا الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وفي الوقت الذي عهدت فيه اليه حكومته بمهام حساس خارج نيويورك يكرر وفد بلادى للسيد كوروما امتنانه وتقديره .

مرة أخرى تود حكومة بلادى أن تعبر عن ادانتها للاستعمار بجميع أشكاله وتجدد في الوقت ذاته تأييدها لتنفيذ القرار ١٤١٥ (د - ١٥) ، ولا سيما في اقليم ناميبيا ، الذي نشعر تجاهه بالمسؤولية بوصفنا عضوا في مجلس الأمم المتحدة لنايبيبيا . وقد وقفت شيلي دوما وستقف دائما الى جانب الشعوب التي ترغب في ممارسة حقها في تقرير المصير ، وسوف نظل حريصين على العمل للتهيئة دون أن تمنع أية مصالح د خيلة التنفيذ السليم لهذا الحق .

السيد باهيسي (اليمن الديمقراطية) : يصادف هذا العام الذكرى

الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد أصبح هذا الاعلان المشهور في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) أحد الدعائم الأساسية التي تستند اليها الأمم المتحدة وربما لم يكن بإمكان هذه المنظمة الدولية ان تبلغ هذه العالمية التي تتمتع بها وتعيشها اليوم بدون الاعلان والأسس والمبادئ التي تحتويه وهي في الأساس مبادئ الاستقلال والعدالة والمساواة وتقرير المصير للشعوب والبلدان المستعمرة والمضطهدة ، وانهاء كافة أشكال ومظاهر الاستعمار والتبعية والاستغلال . وقد كان العالم يريج تحت تحكم عدد محدود من الدول التي مكنتها قوتها العسكرية حينئذ ان تبسط نفوذها وهيمنتها وتخضع الشعوب ، التي تشكل غالبية سكان هذه المعمورة ، لمشيقتها وقهرها واستنزافها . وكانت هي التي تفرض المنطق وتلمي الارادة وتحتكر الحق .

ولكن أمورا كثيرة استجدت منذ ذلك الحين ، فقد استفادت شعوبنا من تجربتها وادركت واقعها وازداد وعيها بحقها في الحياة الحرة الكريمة وفي الاستقلال وعدم الخضوع لأية قوة مهما بلغت من الجبروت والتحدى . وان تضامن الشعوب مع بعضها يزودها بقوة وارادة ربما لا تخطر ان على بال ، وفي شوقها وتطلعها لتحقيق آمالها تضحي بكل شيء وتبذل كل غال ونفيس . وقد أصبحت أساليب الاستعمار التقليدي القديم في خير كان . وماتت نظرية الرخاء الاستعماري والرفاهية مع " حضارة " السيطرة والاستغلال . وتعززت نظرية تعايش الشعوب المستقلة المتساوية لترسم معا لوحدة الغد الأفضل والأجمل . ولم تستطع الدول الاستعمارية ان تقاوم حتمية التاريخ ونضال الشعوب من أجل انعتاقها وحققها في المساواة واختيار الطريق الذي ترتضيه لنفسها دون تدخل أواملاء . وجاءت الامم المتحدة لتبسط حلما مشروها وجميلا وأملا تتطلع اليه الشعوب من أجل عالم يسعد بالأمن والاستقرار لا مكان فيه للخوف من شبح الحرب أو نزعة " السيطرة

والتحكم " . وجاء اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليرسي أساس هذا الحلم الممكن وشرعيته في اطار القانون الدولي والتطورات التي شهدتها ويشهدها العالم ، والذي ترنو اليه الشعوب ليشد من أزرها ويدعم نضالها من أجل الاستقلال والتقدم .

ان ميثاق الأمم المتحدة جاء باسم شعوب العالم ، كما أن الاعلان هو من أجل استقلال الشعوب والبلدان المستعمرة . ولكن برغم الاقرار العام بمبدأ الاستقلال وتصفية الاستعمار والقضاء على التبعية والاستغلال ، وبرغم الاهتمام بضرورة تنفيذ الاعلان ، لازلنا نعيش ونرى بعض المحاولات والجهود المعرقة لتنفيذه ، ولا زالت شعوبنا تطمح الى تحقيق استقلالها الحقيقي ، السياسي والاقتصادي وفي كل مجالات الحياة ، وتحقيق العلاقات الدولية المتكافئة على أسس المساواة والعدالة . ولا زالت الشعوب والدول تواجه عمليات الضغط والابتزاز ومحاولات التدخل في شؤونها وتهديد سيادتها واستقلالها واستقرار نظمها الوطنية ، فلا زالت المصلحة الآنية الضيقة تهيمن على عقول البعض التي لا تدرك أو ربما لا تقبل الاقرار بما فيه المصلحة العامة لجميع الشعوب والشعوب ، وهنا يتضح - كما نعتقد - مكن الخلاف وعدم التوافق .

ان الأغلبية الساحقة من الدول النامية والمستقلة حديثا تقاوم المحاولات الجديدة والمتجددة التي تستهدف في الأخير احتواء آثار الاعلان ونتائجه واعادة عجلة التاريخ الى الوراء بمختلف الأساليب الممكنة : بالقوة العسكرية أو بالشركات عبر الوطنية أو حتى بالاستعمار الثقافي والتبعية المستحكمة ، واخضاع مصالح الشعوب لمصالح الدول الاستعمارية الاستراتيجية والاقتصادية وغيرها .

وفي هذا الوقت لا تزال بعض الشعوب والبلدان خاضعة للسيطرة الاستعمارية وتتطلع الى الأمم المتحدة لتعيينها من أجل التحرر تكريسا لميثاقها ومبادئها وحققها المشروع الذي نادى به الاعلان . وقد أكد الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المنعقد في لواندا في أيلول / سبتمبر الماضي على " الاستغلال الاستعماري الذي لا زال يمارس برغم القرارات في ناميبيا وكاليدونيا الجديدة وبورتوريكو ومالديف وميكرونيزيا

وغيرها من المناطق الخاضعة للسيطرة الاستعمارية " كما أكد على " أن الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره بما فيها الفصل العنصرى والصهيونية والسيطرة الأجنبية ، وكذلك الحروب الاستعمارية التي تعمل على قهر حركات التحرير الوطنية ، لا تتفق واعتراف القانون الدولي ، بل وتشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين " .

ومن الغريب أن تمارس بعض الدول الامبريالية سياسة مزدوجة في مجال مناهضة الاستعمار والعنصرية في هذا العصر الذى تشبّعنا فيه بمبادئ الميثاق واكتسبت مبادئ الحرية وتقرير المصير اعترافا ودعما دوليين واسعيين .

ان جريمة اغتصاب فلسطين واستمرار الاحتلال الاستيطاني الصهيوني لازالت تلتخ تاريخ هذه المنظمة الدولية التي بفضلها تعزز نضال الشعوب المكافحة من أجل الحرية والسيادة . ولم تتورع بعض القوى الامبريالية من دعم اسرائيل ومدّها بكافة الامكانيات والوسائل لتكريس احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ومناهضة الكفاح الذى يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلته الشرعي الوحيد . وبرغم قرارات الأمم المتحدة التي تبين طريق الحل العادل الشامل فان اسرائيل ومعها حلفاؤها ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تقف متحدية لهذه المنظمة التي منحها الشرعية وللرأى العام الذى استنكر جرائمها وأدان ممارساتها القمعية العنصرية . وانه لأحرى بهذه المنظمة أن تستنبط الوسائل العملية لتنفيذ قراراتها لتعزز مصداقيتها وليمارس الشعب الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

ولا زال الشعب الناميبي يخوض نضاله البطولي ضد كل جبروت النظام العنصرى في بريتوريا وآلته القمعية . ولم يعد الرأى العام الدولي يجهل حقيقة نظام " الأبارتايد " الذى تجاوزه العصر ونبذته المجتمع الدولي وأدانه ، وهو يحاول بكافة المناورات والألاعيب أن يجمّل وجهه البشع . ولكن بعض الدول ترى لها مصلحة بارتباطها معه تمدّه بوسائل البقاء وتجنب العزلة والقطيعة الكاملة معه . ولقد اجمعت منظمة الأمم المتحدة على ضرورة تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا وفق قرار مجلس الأمن ٤٣٥

(١٩٧٨) . وان واجبنا جميعا دعم الكفاح البطولي للشعب الناميبي بقيادة سوابو في مواجهة النظام العنصرى الشرس . وليس غريبا ولا مدهشا أن يتحالف النظامان العنصرىان في بريتوريا وتل أبيب في تحدى مشيئة هذه المنظمة الدولية وانتهاك القرارات والأعراف الدولية .

(السيد باغبيني ،
اليمين الديمقراطية)

ان هذا العام يتحلى بأهمية خاصة ، كما أن له خاصية بارزة ، فهو عام الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة وكذلك الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وأولى بنا جميعا أن نتذكر البدايات ونستوعب التاريخ ونستخلص العبر من الماضي الذي ولى . وليس أكثر دلالة - كما نعتقد - من تأكيد وتجديد الولاء والالتزام بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة واعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، وشحن الهمم وبذل الجهود في سبيلهما . فغايتنا الأولى تكمن في حرية الانسان وسعادته وبناء العالم الجديد الذي يركن الى الأمن والسلام والتقدم والاستقرار ، عالم لا تتهدده الحروب وبؤر التوتر ولا تكدر صفوه شهوة التملك والسيطرة والاستغلال . وهكذا يتحتم علينا جميعا دعم وتعزيز دور هذه المنظمة الدولية لتبقى - كما يجب أن تكون - رمزا للسلام والعدالة ، ونصيرا لكل الشعوب والبلدان المستعمرة والمضطهدة .

السيد باغبيني أديتونزينا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

يود وفد زائير أن يتحدث عن البند ١٨ من جدول الأعمال المعنون " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، وان يعيد تأكيد ايمانه وتمسكه بالمقاصد والمبادئ التي استوحتها منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها في معالجة مشكلة انهاء الاستعمار .

وكان على منظماتنا ، وقد حددت لنفسها هدف تنمية العلاقات الودية فيما بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير ، أن تكرر جزوا كبيرا من جهودها لتأكيد دورها بوصفها مدافعا أساسيا عن الشعوب المستعمرة . وفي هذا الاطار يفرض الميثاق في الفصل الحادى عشر بعنوان " تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " ، على أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات من ادارة اقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي ، التزاما بمراعاة المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الاقاليم لها المقام

(السيد باغبيني أديتو
نزيفيا ، زائير)

الأول ، وقبول أمانة مقدسة في عقوبهم هي الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي . ومن ثم أعطى الميثاق للمنظمة حق المساءلة عن ادارة الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية . وفي هذا الاطار ، ينبغي أن نعترف بالدور الايجابي الذي لعبته الأمم المتحدة قبل اعتماد الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وهو الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لأنه على الرغم من معارضة معظم الدول القائمة بالادارة في الوقت الحالي ، اعترف في بداية الخمسينات بالبعد القاسي بأن يترك للمنظمة في نهاية المطاف أن تقرر ما اذا كان اقليم معين يتمتع بالحكم الذاتي من عدمه وفقا للفصل الحادي عشر . ولكن هذا لم يسمح سوى لحوالي عشرة أقاليم من بين الأقاليم ال ٧٤ المسجلة بوصفها غير متمتعة بالحكم الذاتي بأن تصبح مستقلة فيما بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٩ .

لذلك كان من الضروري أن ننتظر اعتماد الجمعية في عام ١٩٦٠ اعلان منح الاستقلال كبداية للحركة العامة صوب الاستقلال الحقيقي لمعظم البلدان المستعمرة بما في ذلك بلدي ، وهي الحركة التي أعطت تلك الشعوب المقهورة الفرصة لابتداء رأيها . ولا يمكن أن نتجاهل في هذا الصدد الدفعة التي أعطتها للجمعية العامة حركة التضامن الافريقي الآسيوي التي نبتت جذورها في باندونغ في سنة ١٩٥٥ ، وازدادت قوة حتى أصبحت حركة حقيقية لعدم الانحياز في بلغراد في سنة ١٩٦١ . ونتيجة لمؤتمر باندونغ أعلنت البلدان المشتركة أن الاستعمار في جميع صورته هو شر يجب القضاء عليه بسرعة ، وأعربت عن تأييدها لقضية حرية واستقلال جميع الشعوب التابعة . وأكدت أن اخضاع الشعوب للقهر والسيطرة والاستغلال الأجنبي بجميع صورته هو انكار لحقوق الانسان الأساسية ، وناشدت الدول المستعمرة أن تمنح الحرية والاستقلال لهذه الشعوب .

وقررت الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة تشكيل لجنة خاصة تتألف من ١٧ عضوا تناط بهم مهمة البحث عن السبل والوسائل التي يقتضيها الأمر لضمان التطبيق

السريع الكامل للاعلان في جميع الأقاليم المعنية . وسعت الجمعية العامة عن طريق توسيع اللجنة ، باضافة سبعة أعضاء جدد بعد ذلك بعام واحد ، الى زيادة فعالية اللجنة فيما يتعلق باستكمال قائمة الأقاليم الخاضعة للصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأرسلت بعثات الى الدول القائمة بالادارة لمناقشة ممثلها بشأن المسائل التي تدخل في اطار اختصاصات اللجنة ، وللاشراف على الاستفتاءات والانتخابات في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والقيام بزيارات للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للحصول على معلومات موثوق بها بشأن الحالة في تلك الأقاليم . وهذا يوضح الدور المحدد والهام جدا الذي أوكلته الجمعية العامة للجنة الخاصة .

ويعتقد وفدى من واقع قراءة تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23) أن اللجنة قد درست بعناية بعض المسائل المتعلقة التي تستحق اهتمام اللجنة ، ولكن كان ينبغي للجنة أن تستفيد من المبادرات المعينة التي قدمتها أو التي كان ينبغي أن تقدمها بعض الدول المعنية . وقد عرض الأمين العام في الفقرة ٩ من تقريره (A/40/692) ما حدث في اجتماعه بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ مع صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب بشأن مسألة الصحراء الغربية . وأفاد بأنه أحاط رئيس اللجنة الخاصة علما بموقف الحكومة المغربية من أنها تقبل اجراء استفتاء باشراف الأمم المتحدة بغية تقرير مصير سكان الاقليم . وقد نوه رئيس اللجنة الخاصة الى هذا في الفصل العاشر من تقريره (A/40/23, Part VII) ، مصرحا بأن اللجنة الخاصة أثناء نظرها للهند عرضت عليها وثيقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة التي تتضمن معلومات بشأن التطورات المتعلقة بهذا الاقليم A/AG.109/832 والرسالة المؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٥ الموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (A/40/529) .

وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٨٤ بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ نظر البند في دورتها المقبلة دون أن تتناول الاقتراح المحدد المقدم من ملكة المغرب بشأن تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية .

(السيد باغبيني أديتو
نزبنغيا ، زائير)

وقد أشير الى أن اللجنة الخاصة المكلفة بمهمة أساسية هي ضمان التنفيذ الكامل للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كان يتعين عليها أن تغتتم الفرصة المتاحة لها لتعمل من أجل كفالة تسوية نهائية لهذه المسألة بتقديم مقترحات محددة وبتنظيم اجراء هذه الانتخابات . ونظرا لأن اللجنة الخاصة لم تتخذ أى موقف بشأن هذه المسألة وقررت أن تنتظر الى أن تضع الجمعية العامة مبادئ توجيهية في دورتها الأربعين ، فقد قام وفد بلدى بالاشتراك مع وفود بلدان أخرى صديقة بمبادرة تتمثل في تقديم مشروع قرار A/C.4/40/L.4 الى اللجنة الرابعة جاء فيه ان الجمعية العامة اذ تشير الى تعهد المملكة المغربية بالالتزام التام بنتائج استفتاء تقرير المصير يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة تقرر أن يتم اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ تنظيم استفتاء حر وديمقراطي لكي يتسنى لسكان الصحراء الغربية الأصليين أن يمارسوا حقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ممارسة كاملة ؛ وأن تطلب الى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنظيم هذا الاستفتاء ، آخذا في الاعتبار مقررات لجنة التنفيذ التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وممارسات الأمم المتحدة المتبعة في هذا المجال .

بيد أن هذه المبادرة الهامة والجديرة بالثناء لم تقابل مع الأسف الا بالرفض وعدم الفهم من جانب بعض البلدان التي ترى أن حل مسألة الصحراء الغربية لا يتحقق عن طريق التسوية السلمية للمنازعات . وهكذا اكتفى الذين شاركوا في وضع مشروع القرار بسحبه ، رغم أن هذا المشروع كان في نظر الكثير من الوفود يمثل تقدما حقيقيا ، ومنعظا جديدا في مسألة الصحراء الغربية .

وما زال وفد بلدى على يقين بأنه لا يمكن تهيئة مناخ للسلم والتفاهم في تلك المنطقة الفرعية من افريقيا الا عن طريق الحكمة والحوار والتفاهم المتبادل ، ولا زلنا نأمل في أن اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحالة المتعلقة بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة سوف تظهر تصميمها على الاتصال مع كل الاطراف المعنية من أجل تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية .

(السيد باغبيني أديتو
 نزينغيا ، زائير)

ان نتيجة هذا الاستفتاء هي وحدها التي سوف تبين الرغبة الحقيقية للسكان الأصليين في الصحراء الغربية ، وهي التي ستحدد نهائيا الوضع السياسي لهذا الاقليم .

وعندئذ ستدرك بعض البلدان أن قبول هذا الاقليم في منظمة الوحدة الافريقية كعضو على قدم المساواة مع الدول المستقلة وذات السيادة لم يسهم باى حال في تسوية هذه المسألة .

ويؤيد وفد بلدى تأييدا تاما اندونيسيا ، حكومة وشعبا ، في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية في تيمور الشرقية ، ونأمل في ألا تظهر هذه المسألة مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة .

وفيما يتعلق باستقلال ناميبيا والاعتراف بالحريات الأساسية للشعب الأسود في جنوب افريقيا ، فقد أتاحت لوفد بلدى الفرصة لكي يعبر عن موقفه بالتفصيل ازاء هاتين المسألتين أثناء النظر فيهما ، ونحن ننوى تقديم تأييدنا الكامل لمشاريع القرارات التي وضعت لهذا الغرض .

وسوف تؤيد زائير النضال الباسل الذى يخوضه الشعبان السودان في جنوب افريقيا وناميبيا مادامت دماء الضحايا الأبرياء تؤرق ضمير الانسان .

السيد د جوكيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تعتبر الذكرى الأربعون لانشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرون للاعلان الخاص بانهاء الاستعمار حدثان مترابطان . والرابطة بينهما ليست مجرد ارتباط رمزى . ففي مجال انهاء الاستعمار على وجه التحديد حققت الأمم المتحدة أبرز النتائج خلال الأربعين عاما التي انقضت منذ انشائها .

فهناك أكثر من ١٠٠ بلد فتي تحرر من الاستعمار بمساعدة هذه المنظمة العالمية ، وانضمت هذه البلدان الى صفوف المنظمة كأعضاء متساوين . وأدى تحرير تلك الأمم الى أن يتغير نهائيا تكوين ودور هذه المنظمة العالمية ذاتها وأن تقترب كثيرا من هدف العالمية المتوخى .

وقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة ثم الاعلان الخاص بانها الاستعمار تأكيداً دائماً للمبدأ السامي الخاص بتقرير المصير وللموقف القائل بأن السيطرة الاستعمارية أو أى شكل آخر من أشكال الاستغلال الأجنبي من الأمور التي لا تجوز ولا تقبل . ويسجل هذان الصكان نفس المبادئ التي أدت الى نشوء الخريطة السياسية الجديدة للعالم على أساس تقرير المصير والاستقلال . واضطلعت الأمم المتحدة بدور تاريخي في هذا الصدد اعتماداً على هيبتها السياسية .

ولقد كان تحرر كل بلد من البلدان التي انعتقت من نير الاستعمار اسهاماً إضافياً في حرية واستقلال الشعوب والأفراد ، لأنه أعطى قوة إضافية لسياسة عدم الانحياز ولبلدان حركة عدم الانحياز ، التي أصبحت بذلك ركيزة لهذه المطالبات والتطلعات .

وعلى الرغم من هذه الانجازات العظيمة والدور الحيوي والدينامي الذي اضطلعت به المنظمة الدولية في عملية انهاء الاستعمار ، فان الحرية والكرامة لم يتحققا حتى الآن في كل مكان . ففي عالم ابتلى بالتهديد المستمر باستخدام القوة وبانتهاك الحرية والاستقلال ، لا يمكن تحمل بقاء الاستعمار .

وكان مما اكد في المؤتمر الوزاري الأخير لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا بأنغولا ، أن الابقاء على الاستعمار وشن الحروب الاستعمارية التي تفضي الى قمع حركات التحرير الوطنية من الأمور التي تتنافى مع قواعد العلاقات الدولية المعاصرة ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين .

وتؤمن بلدان عدم الانحياز بأنه لا يجوز أن يحول حائل دون اعمال الارادة السيادية للشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري ، ويجب أن يعبر عن هذه الارادة بغير عائق أو تأخير . والمحاولات الرامية لتصوير المشاكل الاستعمارية المتبقية على أنها صراعات بين كتل أو بلدان منفردة ، واطفاً قضايا خارجية دخيلة وغير ذات صلة عليها ، أمر غير مقبول ويتعين رفضه .

ولابد أن يتقرر مصير كل اقليم مستعمر من خلال ممارسة الارادة الحرة لشعب ذلك الاقليم بغير تدخل أجنبي أو ضغط أو وجود عسكري أو فرض أى نموذج اقتصادى أو سياسى أجنبي للتنمية أيا كان . وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لعملية إنهاء الاستعمار هي الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير والاستقلال والاختيار الحر لطريق تنميتها وفقا للأحوال السائدة في كل اقليم .

وقد قال رئيس مجلس الرئاسة في يوغوسلافيا السيد دودفان فلاجكوفتش في بيانه بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة أنه هنا على وجه التحديد في هذا المحفل العالمي تقع علينا مسؤولية مشتركة نحو مواصلة مسيرة الجنس البشرى والاسراع بها وجعل الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حقيقة واقعة لجميع البشر في هذا العالم المترابط والمتكافل . وينبغي الا نتعاس في جهودنا الرامية الى استكمال عملية إنهاء الاستعمار وتحرير الشعوب ، لأنه لا يمكن أن تكون هناك حرية أو سلام أو أمن أو عدالة أو مساواة أو تنمية اذا لم يتمتع بها الجميع .

وتعتبر ناميبيا اليوم واحدة من أكثر الأمثلة دلالة على استمرار السيطرــة الاستعمارية والتدخل والوجود الاجنبيين بكافة أشكالهما . وتأييد النظام الذي تقوم عقيدته السياسية على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى والسيطرة الاستعمارية أمر غير مبرر اخلاقيا ويتصف بقصر النظر سياسيا .

وقد كانت مشكلة ناميبيا ولا تزال مشكلة حق شعب في تقرير المصير والاستقلال ولا بد من اعمال هذا الحق كمهمة ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة وكل دولة عضو والمحاولات الرامية الى تأخير استقلال وحرية شعب ناميبيا محفوفة باخطار لا يمكن التنبؤ بها لمنطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

وهناك أمثلة أخرى أيضا . وكثيرا ما يمتد أمد الوجود الاجنبي في المناطق المستعمرة الباقية نتيجة للمزايا الاستراتيجية التي تمثلها بعض الاقاليم في التنافس الشامل بين الدول الكبرى . ويهدد الوجود العسكرى الأجنبي وعسكرة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السيادة والسلامة الاقليمية للبلدان المجاورة ، التي تكون فـي كثير من الأحيان من البلدان غير المنحازة .

وليست هناك حاجة الى القول بأن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في المنظمة العالمية تعارض ذلك الموقف بحزم . ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار في العالم ما دامت هناك علاقات خضوع وسيطرة في أى من أجزائه . وبالنسبة لشعب ناميبيا وكل الشعوب التي لا تزال تزح تحت الحكم الاستعمارى فان مسألة الحصول على حقها في تقرير المصير والاختيار الحر لطريق تنميتها المستقلة مسألة لها الأولوية الكبرى .

وانطلاقا من مبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز فان يوغوسلافيا على استعداد ، كما كانت دائما ، لكي تسهم في تحقيق هذه الغاية اسهاما كاملا .

ويجب أن يستمر بمزيد من التصميم العمل السياسى الناجع في اطار اللجنة الخاصة لانهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة وفي اطار منظومة الأمم المتحدة في

مجموعها . وستواصل يوغوسلافيا ، كعضو في اللجنة الخاصة منذ انشائها تأييدها الكامل واسهامها في جهودها النبيلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان دور الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار دورا بناء ومثمرا وكانت له آثار بعيدة المدى بالنسبة للنظام الدولي . وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات ديناميكية حقا في شؤون العالم نتيجة للعمية المتطورة لتصفية الاستعمار . وفي هذه العملية كان الاعلان التاريخي لعام ١٩٦٠ حافزا قويا لنضال الشعوب الخاضعة لنير الاستعمار من أجل تحرير المصير والاستقلال . وأشار الاعلان وبحق ان السيطرة الاستعمارية مصيرها الفشل . واذ نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان فاننا نفعل ذلك بقدر من الأحساس بالرضا حيث نرى العديد من الأمم المستقلة حديثا وقد شغلت مكانها المشروع في هذه الجمعية .

وفي المداولات حول البند ١٨ من جدول الأعمال المعنون " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، أمامنا تقارير الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان إنهاء الاستعمار . ان تقارير اللجنة الخاصة تتضمن دراسات شاملة مستفيضة وجادة عن الحالة في مختلف الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ونود أيضا أن نذكر هنا بالجهود الدؤوبة التي يقوم بها الأمين العام وما قام به أسلافه المرموقين في الدفاع عن قضية الشعوب الخاضعة للاستعمار والنهوض بها .

لقد لعبت اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ الاعلان دورا جديرا بالثناء في مجال تصفية الاستعمار في مختلف الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ومنذ انشائها في عام ١٩٦١ ، بذلت اللجنة الخاصة قصارى جهدها دعما للنضال البطولي المستمر الذي تخوضه الشعوب من أجل التحرر الوطني ، وأوفدت بعثات خاصة الى مختلف الأماكن وعقدت اجتماعات في البلدان الافريقية التي تجاور حدودها المناطق التي تجرى فيها

نضالات تحررية ، وأشرفت على اجراءات العمليات الديمقراطية مثل الانتخابات والاستفتاءات العامة . وكما أشار الأمين العام في الجمعية العامة في الشهر الماضي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان ، فقد عززت تلك الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الخاصة من قدرة الأمم المتحدة على النهوض بمصالح الشعوب المعنية وحمايتها . وفيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان ، نود بصفة خاصة أن نعرب عن ارتياحنا للعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة تنفيذاً للقرار ٣٩ / ٩٣ والمقرر ٣٩ / ٤٢٠ اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في العام الماضي . وقد تابعنا باهتمام كبير أعمال الدورة العامة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة بنجاح بالغ في تونس في بداية هذا العام . ولاحظنا أيضاً أن الحلقتين الدراسيتين الاقليميتين اللتين عقدتا في بورت موريسبي وفي هافانا أسهمتاً في مزيد من توعية الرأي العام تأييداً للشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري . وقد توصلت كذلك الدورة المستأنفة للجنة الخاصة التي عقدت في نيويورك الى توصيات مفيدة .

ان الاعلان التاريخي لعام ١٩٦٠ ، بالإضافة الى المناقشات التي ولدها بشأن قضية تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى على مر السنين ، كان له عدد من الآثار الهامة ذات الدلالة البالغة ، فقد كان بمثابة الاعلان عن مرحلة جديدة لتحرر الشعوب من اغلال السيطرة الاستعمارية ، وساعد على التعجيل بالسعي التاريخي الانسانية نحو المزيد من الحرية طبقاً لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة . ويتضح ذلك من حقيقة أن عدد غير المتمتعين بالاستقلال قد تناقص من حوالي ٨٠٠ مليون نسمة التي ما يقل عن ٣ ملايين نسمة ، بينما ازداد عدد الأعضاء في الأمم المتحدة بمقدار ثلاث مرات من خلال عضوية البلدان المستقلة حديثاً . ولقد ساعد ذلك المنظمة العالمية بدرجة كبيرة على أن تقترب من تحقيق هدف العالمية .

كذلك كان الاعلان مصدر الهام رئيسي للشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال في العالم بأسره ، وشجع على التضامن بين الأمم المستقلة حديثاً . وقد ظهر ذلك بصفة خاصة في حركة عدم الانحياز التي ارتبطت ارتباطاً تكافلياً وثيقاً بعملية انهاء الاستعمار .

والواقع أن البلدان التي حصلت على استقلالها خلال عملية إنهاء الاستعمار أصبحت جميعها تقريبا اعضاء في الحركة دىن استثناء . ومن ناحية أخرى تبنت الحركة قضية الشعوب التابعة وعززت بصورة قوية عملية تصفية الاستعمار عن طريق تأييدها النشاط لنضال تلك الشعوب من أجل الاستقلال .

وكان من النتائج الهامة الاخرى ، التطور التدريجي لمجموعة كبيرة من القوانين الدولية المستندة الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، مثل حق الشعوب في تقرير المصير واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وكرامة الفرد وقدره ، والحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها .

فالقانون الدولي الذي كان يصاغ في العاشر ليلائم أساسا مصالح الامبراطوريات الاستعمارية، تعرض لتغيير هائل في مساره تطوره منذ اعتماد الاعلان . وفي هذا السياق نذكر أيضا باعتماد الجمعية العامة لبعض الوثائق التاريخية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاعلان الخاص بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، والعهد بين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وكما لاحظ كثيرون في الجلسة التذكارية للجمعية العامة بمناسبة الاحتفال باعتماد الاعلان ، لم تستكمل بعد عملية انهاء الاستعمار رغم النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في هذا المجال حتى اليوم . ان بقايا الاستعمار لا تزال قائمة . وناميبيا هي المثال الأول على ذلك . ان ناميبيا تمثل مظهرا صارخا لحالة استعمارية في أسوأ شكل لها ، حيث تعاني من نير الاستعمار ومن الفصل العنصرى في آن معا . وهذا الاقليم كان ولا يزال مسؤولة خاصة لهذه الهيئة العالمية ، ويتعين علينا جميعا أن نتخذ تدابير ملموسة فعالة لتحقيق فجر استقلال ناميبيا . وقد آن الاوان للذين لا يزالون يتمسكون بمواقف استعمارية لأن يستجيبوا لنداء المجتمع الدولي لاستئصال الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره على وجه السرعة .

وبينما حصل عدد كبير من الدول على الاستقلال السياسي خلال السنوات الاربعين الماضية ، فان هذا الاستقلال يكاد يكون بغير معنى اذا لم يقترن باستقلال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتقرير المصير السياسي شعار أجوف اذا لم يكن المستقبل يعني أملا للبلدان حديثة الاستقلال في التحرر من الفقر والجوع والمرض والأمية . وهل لي أن أتساءل الى اى مدى استطاعت هذه البلدان أن تحقق سيادتها على مواردنا الطبيعية؟ الى أى مدى استطاعت هذه الدول أن تتحرر من قيود العلاقات الاقتصادية الخارجية التي هي استعمارية في طبيعتها؟ الى مدى استطاعت هذه البلدان أن تحدد نظامها الاجتماعي والاقتصادى بغير املاء من الخارج؟

ان العقود الاربعة الماضية لم تشهد تصفية الاستعمار فحسب ، بل شهدت أيضا ظاهرة كانت مختلفة حتى الآن وهي انقسام كوكبنا الى عالمين : عالم يتميز بأسلوب حياة يقوم على الوفرة والتبديد وعالم آخر يعاني من الحرمان واليأس . وخلال السنوات الاربعة الماضية منذ انشاء هذه الهيئة العالمية ، عملنا من أجل بناء عالم أفضل ومستقبل أفضل للانسانية بأسرها . وخلال هذه السنوات ذاتها شهدنا اتساع الفجوة بين العالمين تدريجيا . ولم يكن المجتمع الدولي ، باعتماد اعلان انهاء الاستعمار ، يسعى فقط الى وضع حد للسيطرة السياسية لبلد على بلد آخر ، بل كان القصد أيضا بدو نظام عالمي جديد منصف يمكن في اطاره لكل شعوب العالم ، وقد تحررت من الهيمنة الاستعمارية ان تتمتع باستقلال حقيقي ، الاستقلال بمعناه الكامل . ولا يزال حلم البشرية هذا بغير تحقيق . فالاستقلال السياسي لبلدان العالم الثالث لم يقترن حتى الآن بتحقيق الآمال والطموحات لشعوب هذه البلدان في عالم أفضل . ولا يمكن أن تحقق عمية تصفية الاستعمار أهدافها الكاملة الا لو كفل الاستقلال الحقيقي لكل البلدان على كوكبنا .

منذ أربعة عشر عاما كنا نحن أنفسنا في الضعطف الأخير من حرب تحريرنا ولذا فان تضامنا مع قضية الشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال والتزامنا بها مدفوران في وعينا الوطني وكان من الطبيعي أن تضمن بنغلاديش دستورها غداة تحقيق استقلالها . الالتزام بتأييد الشعوب المقهورة في العالم بأسره ، تارك الشعوب التي تشن نضالا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . ان بنغلاديش حكومة وشعبا تواصل دعمها النشط لقضية الشعوب التي تعاني من اليد الآثمة للاستعمار بكل مظاهره التي أن يتحقق الاستئصال الكامل لهذه الولايات من فوق ظهر الارض . وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان انهاء الاستعمار نود أن نعلن من جديد اخلاصنا لأهداف وروح الاعلان ونؤكد مجددا التزامنا العميق بتحقيقه تحقيقا كاملا .

السيد اوراماس اوايفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في

١٤ كانون الاول / ديسمبر سنحتفل بمرور ٢٥ عاما على القرار ١٥١٤ (د-١٥) المعروف باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وشهر كانون الاول / ديسمبر

وثيق الارتباط أيضا بتاريخ كوبا لأسباب خاصة ، ففي هذا الشهر استشعر الجنرال انطونيو ماسيو وهو يواجه المحتل الاستعماري لبلدى . وقد علمنا أن الانسان يجب ألا يستجدى الحرية بل أن ينتزعها بحد السيف .

وطوال هذه السنوات طرأ تغير جذرى على خريطة الاستعمار في العالم . فقد حصلت معظم الممتلكات الهائلة للدول الاستعمارية التقليدية على استقلالها السياسى وفي هذا المجال بالتحديد اضطلعت الأمم المتحدة بدورهاام مقدمة الدعم المعنوى لحركات التحرير الوطني لكل الشعوب التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية الامبريالية بكل أشكالها ومظاهرها .

غير ان استمرار بعض البلدان الاستعمارية في الاحتفاظ تحت سيطرتها بأقاليم ضخمة مثل ناميبيا ، والصحراء الغربية ، وغوام ، واقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وساموا الامريكية ، وبرمودا ، وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ، وجزر فرجين البريطانية ، وبورتوريكو ، وجزر مالفيناس ، ودييغو غارسيا ، ومايوت وغيرها ، هو الذى يشكل ، بصرف النظر عما اذا كانت البلدان الاستعمارية تعترف بتلك الأقاليم كمستعمرات أم لا ، ما يوصف بصورة مخففة بأنه " بقايا " الاستعمار بهدف تحويل انتباه الرأى العام العالمى بعيدا عن الظاهرة الاستعمارية .

وكون هذا الاستعمار في آخر مراحل ، حقيقة واقعة من وجهة النظر التاريخية . لكن ينبغي ان نظل يقظين عندما تستخدم هذه الحجج لاختفاء أهمية وجدية ونطاق الاستعمار الذى لا يزال قائما ومدارة النطاق الاستراتيجي والعسكرى لهذه الظاهرة الهادفة الى تحقيق السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية على العالم .

وكقاعدة أساسية ، يعمل الامبرياليون على أساس الضم تحت مختلف الأشكال القانونية ، مع الاستفادة من المميزات الخاصة بكل اقليم . ويعني ذلك أن كفاح الشعوب في سبيل الحرية يزداد تعقدا وصعوبة في الوقت الحالي ، وبالتالي زادت حدة المجابهة مع البلدان الاستعمارية الرئيسية داخل المنظمات الدولية .

وان بعض الاحداث ، مثل حرب ماليفيناس ، ورفض جنوب افريقيا الانسحاب من ناميبيا ومعارضة الولايات المتحدة السماح للجنة الخاصة التي تضطلع بمهمة التعجيل بعملية انها الاستعمار أن تنظر في مسألتها بورتوريكو وميكرونيزيا على وجه التحديد ، يبين مدى تعقد العمل الذي ما زال يتعين على منظماتنا أن تقوم به في مجال انها الاستعمار فكل هذه الاحداث لا تثبت فقط أن الاستعمار ما زال قائما في صورته التي عفى عليها الزمن ، ولكنها توضح أيضا رغبة البلدان الاستعمارية الرئيسية على الاحتفاظ بأكثر قدر ممكن من ممتلكاتها في كل مكان في العالم .

كذلك تستخدم الدول الاستعمارية تلك الاقاليم لارتكاب الأعمال الارهابية والعدوانية ضد الدول المجاورة . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ الموقع الاستراتيجي لتلك الاقاليم : فبورتوريكو تمثل نقطة الانطلاق التي تستخدمها الولايات المتحدة لتسليط قوتها العسكرية ضد بلدان امريكا اللاتينية والكريبي ، مثلما يتضح من غزو غرينادا ؛ ففي حين تلعب غوام وميكرونيزيا في المحيط الهادئ نفس الدور لمواجهة البلدان الاخرى الواقعة في ذلك المحيط والقارة الآسيوية . ومن ناميبيا ، يتبع نظام جنوب افريقيا سياسة ارهاب الدولة التي تتسم بالوحشية التي لا مبرر لها ضد انغولا .

ويزعم الاستعماريون انه لا يوجد ، أي سكان أصليون يهتمون بنيل الاستقلال في العديد من تلك الاقاليم . وهم ربما يشيرون بذلك الى بعض الجزر القاحلة ، لان ذلك لا ينطبق بالتأكيد على ناميبيا التي تقطنها الامة الناميبية ، أو على الصحراء الكبرى التي يقطنها الشعب الصحراوي أو على غوام التي يقطنها شعب الشامورو ، أو على بورتوريكو التي يقطنها شعب بوريكو ، أو على اقاليم اخرى عديدة يمكن ان تشكل قائمة لا تنتهي ولجميع هذه الشعوب ممثلون معترف بهم دولا كممثلين شرعيين ؛ مثل :

المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وجبهة البوليساريو ، والاحزاب والمنظمات المستقلة والتقدمية في بورتوريكو وجميعها ، في جملة أمور ، ليست الا دليلا حيا على أنه لا يوجد شعب واحد بين تلك الشعوب يرغب في أن يكون له أى روابط تاريخية أو ثقافية مع الدول التي تحتلها .

ووفقا لمصالحها ، تلجأ الدول الاستعمارية الى استخدام الكثير من الذرائع والضغوط والابتزاز حتى لا ترد اشارة اليها بالاسم في قرارات الجمعية . والحق يقال انه عندما تتوقف ممارسات الاحتلال الامبريالي فلن يرد أى ذكر مباشر لبلد انها بعد ذلك . وينبغي للامبرياليين أن يتذكروا أن التاريخ قد أثبت أن الضغوط يمكن فقط أن تؤخر أى عملية من العمليات ، ولكنها لا تحبط المشاعر ابدا ، ويؤدي تراكم الضغط ، الى احداث تغييرات نوعية ، كما هو الحال في الفيزياء .

ومع ذلك سيتولى التاريخ ذاته تسوية الحسابات ان عاجلا أو آجلا . ويجب ألا ننسى - والامبرياليون يعرفون ذلك ، وان اظهروا خلافه - انه ما من شعب على ظهر كوكبنا يمكن أن يستسلم ويحيش خاضعا لدولة اجنبية . والذي يؤدي الى انهيار السياسة الاستعمارية التي ينتهجها الامبرياليون هو الكفاح الذي تخوضه الشعوب المقهورة والتأييد الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي اليها من هذا المحفل أو غيره من المحافل الدولية .

وسوف يأتي اليوم الذي نجتمع فيه هنا لنحتفل بالذكرى السنوية لاعلان انها الاستعمار الاقتصادي والثقافي للشعوب ، وينبغي أن نكرس جهودنا لتحقيق هذه الغاية بمزيد من التصميم .

وفي يوم كيومنا هذا ، لا يسعني الا أن أشير الى العمل الجديد بالثناء الذي انجزته اللجنة الخاصة المعنية بانها الاستعمار . فلأكثر من أربعة وعشرين عاما استمرت لجنة الـ ٢٤ الخاصة في دعم الافكار التقدمية ، مثل حق تقرير المصير والاستقلال وشرعية حركات التحرر الوطني ، وحق الشعوب في الكفاح المسلح من أجل حريتها .

وانني اذ اغتنم هذه الفرصة لكي اؤكد الدور الايجابي الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة بنجاحها في تنفيذ القرار الذي نحتفل بمرور خمسة وعشرين عاما على صدوره اود أن أعلن بوضوح اعتراف كويا بالاسهام الذي قدمه السفير عبد القادر كوروما في أعمال اللجنة خلال الفترة التي تشرفنا فيها بالعمل تحت رئاسته . ونتمنى له كل النجاح في المهام الجديدة التي أوكلتها اليه حكومته .

ان كويا تتمسك بقوة بموقفها المناهض للاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية وتؤكد مرة أخرى بمناسبة هذه الذكرى استعدادها للتعاون بكل الوسائل المتاحة لها في الاعمال الرامية الى انهاء الاستعمار التي تقوم بها اللجنة الخاصة وهذه الجمعية وعما قريب ، سوف يأتي اليوم الذي يصبح فيه انهاء الاستعمار موضوعا للتأمل أو الدراسة في المدارس ومراكز البحوث الاجتماعية من جانب من يرغبون في معرفة تاريخ ما قبل الحضارة الانسانية . وسوف يبدأ تاريخ البشرية الاكثر تحضرا عندما يكف الانسان عن استغلال أخيه الانسان . وسيشرف فجر الغد على الجميع . وفي الوقت ذاته سيبقى المجد والخلود لأولئك الذين بذلوا الدم بسخاء على درب الحرية والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين

في هذا البند .

البند ١٨ (تابع) والبنود ١٠٩ و١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٣ من

جدول الاعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: تقرير اللجنة الرابعة

(A/40/906)

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٢٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي (A/40/884)

أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة. (A/40/883)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تقرير اللجنة الرابعة. (A/40/885)

برنامج الأمم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة. (A/40/886)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى : تقرير اللجنة الرابعة. (A/40/887)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بمقتضى المادة ٦٩ من النظام الداخلى للجمعية العامة، أعطى الكلمة الآن لرئيس اللجنة الرابعة، سفير نيكاراغوا.

السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) ، رئيس اللجنة الرابعة (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لى أن أعرب مرة أخرى باسم بلدى، حكومة وشعبا، عن ارتياحنا العميق الذى نشعر به ازاء انتخابنا لرئاسة أعمال اللجنة الرابعة هذا العام.

وإذا كان هناك مجال من مجالات عمل الأمم المتحدة التي لمست اعداد كبيرة من الشعوب نتائجها الملموسة وانها عملت على تحقيق اهدافها العادية وآمالها التي تصبوا اليها، فان هذا المجال هو مجال انهاء الاستعمار. ولهذا السبب فان شعب بلدى، الذى كافح ببسالة فائقة ضد الاستعمار، على استعداد اليوم للتضحية حتى آخر ابن من ابناؤه من أجل الحفاظ على استقلاله وكرامته في مواجهة سياسات الاستعمار الجديد التي تحاول اعادته الى عصر الاستعباد الذى ولى، وافق شعب بلدى هذا العام، وهو عام يتسم بالأهمية للشعوب الحرة والشعوب التي لم تتحقق استقلالها بعد على أن نرأس اللجنة التي تضطلع بتنفيذ أعمال منظمنا لانها الاستعمار.

وكرئيس للجنة الرابعة وممثل لبلد تتماثل اهدافه تماما مع الاهداف العادلة لتلك اللجنة ،اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تأييده وتعاونـه واهتمامه البالغ بأعمالنا ، الأمر الذي مكنا من أن نعمل بكفاءة وديناميكية ، وان نصل الى نتائج مرضية تحددنا آمال كبار .

وكذلك أود أن أتوجه اليكم بالشكر ،السيد الرئيس ،للتعاون القيم الذي قد متموه دوما وأعضاء هيئة المكتب الآخرون ،وتأييدكم وأسلوبكم الممتاز الذي ادرتم به أعمالنا وقد كانت هذه عوامل حاسمة في الاضطلاع بمسؤولياتنا .

ونود أن نعرب عن عميق امتناننا للمساعدة المستمرة التي حصلنا عليها من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والوصاية وانها الاستعمار السيد أحمد ، ومن نائب وكيل الأمين العام السيد رفاعي ، ولخبرة السيد تاناكا أمين اللجنة الرابعة ونزاهته وارشاداته الحكيمة . ونحن نعرب أيضا عن عميق امتناننا للعمل الممتاز الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بانها الاستعمار ورئيسها السفير عبد القادر كوروما الذي يقينا على اتصال مستمر به وتلقينا منه دعما قيما للغاية . ان اللجنة الخاصة المعروفة بلجنة ال ٢٤ حظيت من خلال عملها الممتاز باعجاب العديد من الشعوب واحترامها ، وطلقت حركات التحرير الوطني آمالا كبيرة عليها وتوقعت منها تأييدا لكفاحها العادل ، وهذه الشعوب تجلس بيننا اليوم بوصفها شعوبا مستقلة .

ان التعاون والدعم اللذين حصلنا عليهما من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لهما قيمة هائلة أيضا . وقد كان رئيسها بالانابة صديقي السفير سنكلير على اتصال مستمر معنا وقدم لنا دعمه ومشورته . وتود اللجنة الرابعة أن تعرب له على امتنانها العميق . ومن المؤسف لمجتمع الأمم أن يحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغير أن نكون قد تحررنا كليا من الاستعمار . فلاتزال هناك أمثلة كثيرة على الاستعمار هي وصمة تطلخ ضمير الانسانية . وفي هذه المرحلة التي وصلت فيها المدنية الى درجة عالية من التقدم التكنولوجي ، وحيث أصبح خيال الانسان يتقبل تماما الرحلات الى القمر ، من المؤسف بل من غير الجائز أن توجد شعوب مازال استقلالها وتقرير مصيرها هدا ف بعيد المنال . وهناك أقاليم في امريكا اللاتينية والكاريببي ، وفي افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ، لاتزال شعوبها تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية ، وهي اليوم تمثل تحديا لمنظمتنا وهدفا رئيسيا لها ولعمل اللجنة الرابعة . وكل من هذه الأقاليم يستحق الاهتمام الكبير من جانب المجتمع الدولي لمساعدته على تحقيق استقلاله وتقرير مصيره دون اعتبار لحجمه أو موقعه الجغرافي أو عدد سكانه .

ان أخطر مثال رجمي على الاستعمار هو ما نجده في ناميبيا . فبعد ما يقرب من ١٠٠ عام من الاحتلال الاستعماري ، لاتزال ناميبيا ضحية لموقف يمثل اهانة للمجتمع الدولي وبعد انتهاكا لكل المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية .

ورغم نداءات عديدة صدرت عن الأمم المتحدة لوقف التعاون مع جنوب افريقيا ، وللوقف الفوري لكل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في ذلك البلد ، تواصل بعض الحكومات والمؤسسات عبر الوطنية سياساتها تجاه جنوب افريقيا دون تغيير جدي ، وبالتالي تتواطأ في الجريمة التي ترتكب ضد الانسانية في ذلك البلد .

وما من شك في أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، واحتلاله غير الشرعى لناميبيا ، واصراره على اتباع سياسة اشاعة القلاقل في دول خط المواجهة ولا سيما انغولا ، ومناورات التي ترمي الى تكثيف نظام الفصل العنصرى وازفاء الطابع المؤسسي عليه ، كل ذلك يحدث نتيجة لتعاون حلفاء هذا النظام والفوائد الاقتصادية التي يحصل عليها من الاستثمارات الأجنبية على أرضه وفي ناميبيا .

ومنذ أسابيع قليلة ، شهدت منظمتنا ممارسة حق النقض من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد مشروع قرار في مجلس الأمن كان يستجيب للدعوة العالمية التي تطالب بفرض جزاءات اقتصادية الزامية وفرض العزلة على نظام جنوب افريقيا .

ان سياسة الولايات المتحدة ازاء جنوب افريقيا مستمرة بغير تغيير أو اصلاح . وما يحصل عليه نظام جنوب افريقيا من تأييد ومساندة مما يسمى بالارتباط البناء هم المسؤولون بشكل مباشر عن استمرار الاحتلال غير الشرعى لناميبيا ، والمدوان على بلدان خط المواجهة ، وتكريس المظالم التي تتعرض لها الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

ان الشركات عبر الوطنية التي لها فروع في ناميبيا ، تعمل في اطار غير مشروع لأن أنشطتها لم تأذن بها أية حكومة شرعية ، ولن يتم ذلك مطلقا ما دامت القوات العنصرية تحتل هذا الاقليم ولا تمثل امثالا صارما لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذه الشركات تستغل موارد قيمة غير قابلة للتجديد لا يملكها الا شعب ناميبيا وحده ، ولم يأذن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لأحد في استغلالها ، وهو المجلس المسؤول عن هذا الاقليم الى حين حصول ناميبيا على استقلالها .

لقد أكدت منظمتنا أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ، كما أكدت محكمة العدل الدولية ذلك . الا أن هذه التأكيدات تتحداها الشركات عبر الوطنية ، وهي شركات تساهم فيها الحكومات في بعض الأحيان وتقوم بأنشطة في ناميبيا تزيد من تعزيز نظام بريتوريا .

وتوفر الأنشطة العسكرية التي تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا الاطار الأمني الأساسي لنهب هذا الاقليم على يد العنصريين والشركات عبر الوطنية التي تفذيهم ، والتي بمجرد وجودها هناك تنتهك القانون الدولي . وهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي ممن القوات العنصرية تحتل ناميبيا وتستخدمها كنقطة انطلاق لشن أعمال عنوانية ضد جيرانها خاصة انغولا وموزامبيق . فأعمال التخريب ، وتدريب عصابات المرتزقة وتمويلها وتسليحها ، كل ذلك يتم انطلاقا من أراضي ناميبيا المحتلة وهو يشبه ما تقوم به الولايات المتحدة ضد بلدي .

وتمثل الأنشطة العسكرية في ناميبيا وفي كل الأراضي الخاضعة للسيطرة الاستعمارية عقبة أمام تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وينبغي وقفها فورا .
وينبغي لمنظمتنا أن تضع لنفسها هدفا تاريخيا وهو أن تحتفل في العام المقبل بالذكرى العشرين لاعتماد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) بوجود ناميبيا حرة مستقلة ممثلة فسي الأمم المتحدة على يد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثلها الوحيد والشرعي .

وهناك سبب آخر للقلق العميق الذي تشعر به منظمتنا هو الموقف السائد فسي الصحراء الغربية . ولدى النظر في هذه الحالة ، يؤمننا أن نرى دولة افريقية ذات تاريخ محيد في مناهضة الاستعمار قررت أن تبقى على الصحراء الغربية في وضع استعماري .
ان شعب الجمهورية الصحراوية الديمقراطية العربية ، وفي طبيعته جبهة البوليساريو يناضل منذ فترة طويلة من أجل أن يحصل على حقوقه غير القابلة للتصرف .

وقد أعربت نيكاراغوا مرة أخرى ، شأنها شأن بلدان حركة عدم الانحياز عن تأييدها لجميع النقاط المتعلقة بالصحراء الغربية الواردة في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري للحركة الذي عقد في لواندا . فقضية الصحراء الغربية هي في التحليل النهائي قضية إنها الاستعمار . وهذا أمر تسلم به منظمنا والمجتمع الدولي . ونكرر أن حل هذه المشكلة يكمن في تطبيق القرار AHG/104 الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية والذي اعتمد في مؤتمر القمة التاسع عشر المعقود في أديس أبابا عام ١٩٨٥ .

وعند اختتام مداوات اللجنة الرابعة حول البند ١٨ من جدول الأعمال ، اعتمدت اللجنة مشروع قرار أكدت فيه ضرورة أن يجلس طرفا النزاع حول مائدة المفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار يتيح ، بعد انسحاب القوات المغربية وجهاز الادارة المغربي ، البدء في تنفيذ خطة منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قوة صيانة السلم وخلق الظروف اللازمة لاجراء استفتاء من أجل تقرير المصير تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . وكما بينت خطة السلام الأفريقية ، ينبغي أن يجري الاستفتاء بغير ضغوط عسكرية أو ادارية . ويوجد عدد كبير من الأقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية في أمريكا اللاتينية والكاريبي . وهناك أقاليم في الكاريبي تزداد الشقة بعدا بين شعوبها وبين تحقيق آمالها في الاستقلال ، بل أنها تخضع لاحتلال أنكى وأشد ضررا .

وتعتقد نيكاراغوا أن حالة بورتوريكو مثال واضح لما قلته توا ، لأن سكانها يمتطرون بوابل من الدعاية الاستعمارية وتستغل مواردها من جانب دولة استعمارية ، كما أنها أصبحت قاعدة عسكرية هائلة تنطلق منها مغامرات الغزو للبلدان المجاورة ومنها بلدى نيكاراغوا .

وتشارك نيكاراغوا أيضا المجتمع الدولي وبلدان حركة عدم الانحياز فيما أعربا عنه من قلق ازاء تزايد عسكري جزر مالغيناس . ونكرر موقفنا القائل بأن مالغيناس هي جزر أرجنتينية وأن حل هذه المشكلة ينبغي الوصول اليه عن طريق المفاوضات المباشرة بين جمهوريتي الأرجنتين والمملكة المتحدة . وتعلق أمريكا اللاتينية أهمية حيوية على ايجاد حل نهائي لتلك المشكلة .

ونشعر بقلق عميق ان نجد أن الهدف الحقيقي للقرار ١٥١٤ (د-١٥) لم يتحقق في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأن القرارات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة بعد ذلك لم تنفذ . ويجب أن نصر على أن تواصل الدول القائمة بالادارة دون انقطاع تقديم البيانات عن الحالة في الأقاليم التي تشرف على ادارتها بموجب أحكام المادة ٢٣ من الميثاق .

ولقد قطعنا شوطا طويلا على الطريق الشاق لانهاء الاستعمار ، ولكننا لن نسمح لأنفسنا أن نشعر بالرضا الكامل مادامت هناك شعوب خاضعة للاستعمار . ولا أقصد بذلك الاستعمار السياسي أو الاداري فحسب لاقليم ما ، ان توجد اليوم في مجتمعنا للأمم بلدان يزعم بأنها مستقلة غير أنها تعيش في الواقع حالة الاستعمار يعنى . فاقنصارتها خاضعة للاستعمار وهي تعمل وتسلك وفقا لمخططات ومصالح بلد استعماري . وتحقق عقول شعوبها يوميا بجرعات خبيثة للغاية من الدعاية التي تشوه ثقافتها الخاصة ، وتصيب المعلومات اليها بعد أن تكيف وتزين بما يحقق مصالح البلد المستعمر . ويوجه تعليم مواطنيها أفراد لا يهتمهم تأكيد الأحساس بالقومية والوطنية أو أن يتغلب الصالح العام على المكاسب الشخصية . ويجب أن نكون أقوياء ومتشددين ولا نتراخى أمام هذا النوع من الاستعمار أيضا . فهو نمط من الاستعمار أكثر ضررا وأشد افسادا وتشويها ، بل انه أشد خطرا . ويجب أن يناضل المجتمع الدولي ومنظمتنا على جميع الجبهات ضد أحدث أشكال الاستعمار وأكثرها تعقيدا وهو الاستعمار الجديد الذي أصبحت شعوب كثيرة من ضحاياه حتى يستأصل تماما من على وجه الأرض .

ولهذا السبب ، وفي ضوء المهمة الصعبة الملقاة على عاتقنا ، يجب أن ندعم لجنة ال ٢٤ الخاصة ، كما ينبغي أن نعزز عمل اللجنة الرابعة . وينبغي أن يستمر العمل لصالح الشعوب التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية والشعوب التي تعاني من الاستعمار الجديد وأن يدعم ذلك العمل . وسوف تضي شعوبنا في نضالها الباسل من أجل عالم خال من الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره ، عالم حرقا بتأييد من لجنة ال ٢٤ واللجنة الرابعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : سيقوم السيد ستيفانيني من إيطاليا

مقرر اللجنة الرابعة بعرض التقارير الستة المقدمة من اللجنة .

غير أنني سأعطي الكلمة أولاً لممثل بابوا غينيا الجديدة ليتكلم في نقطة نظام .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أعذر عن مقاطعة سير الجلسة في هذه المرحلة . ولكن حتى يمكن للجمعية أن تنهي المناقشة العامة بشأن هذا البند أطلب منك يا سيدي الرئيس أن تسمح لوفدي بأن يتكلم ممارسة لحق الرد قبل أن تشرع الجمعية في التصويت . وأني بطبيعة الحال على استعداد للامثال لقراركم يا سيدي الرئيس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أقول لممثل بابوا غينيا

الجديدة أن حقوق الرد تمارس في نهاية الجلسة . وعلى أي حال فان مقرر اللجنة لسم يعرض التقارير بعد وأود أن أطلب من ممثل بابوا غينيا الجديدة أن يضع ذلك في حسابه .

السيد ستيفانيني (إيطاليا) مقرر اللجنة الرابعة عرض تقارير اللجنة

(A/40/906 و A/40/884 و A/40/883 و A/40/885 و A/40/886 و A/40/887) ثم

تكلم على النحو التالي :

السيد ستيفانيني (إيطاليا) مقرر اللجنة الرابعة (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة التقارير الستة للجنة الرابعة بشأن البنود ١٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١٢ و ١١٢ و ١١٣ من جدول الأعمال على التوالي وذلك لكي تنظر فيها الجمعية . ولما كانت هذه التقارير واضحة في حد ذاتها فانني سأكتفي بإبراز العناصر الأساسية لبعض التوصيات الواردة في تلك التقارير .

ويرد التقرير الأول في الوثيقة A/40/906 ويتعلق بالأقاليم التي لم تشملها البنود الأخرى من جدول الأعمال والتي تناولتها اللجنة في اطار البند ١٨ من جدول الأعمال . ويشمل التقرير ١٠ مشاريع قرارات اعتمد ثلاثة منها بتوافق الآراء ، كما يشمل مشروع مقرر واحد . وتتعلق مشاريع المقترحات التي أعدها اللجنة الرابعة بكل من : توكيلاو ،

بتكيرن ، سانت هيلانه ، ساموا الأمريكية ، غوام ، برمودا ، جزر فرجين
البريطانية ، جزر كايمان ، مونتيسيرات ، جزر تيركس وكايكوس ، انغيلا ، وجزر
فيرجن التابعة للولايات المتحدة ، جبل طارق ، الصحراء الغربية .

والجمعية العامة باعتمادها لهذه المقترحات ، تؤكد من جديد التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وحق شعوب الاقاليم المعنية في أن تقرر وضع مستقبلها السياسي الخاص بها ، وفقا للاعلان ولرغبتها المعرب عنها بحريسة ، بغض النظر عن حجم الاقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه ، كما أن الجمعية تحت أيضا الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على زيادة مساعدتها بغية التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم .

كما ان الجمعية العامة ، ان تلاحظ بالتقدير التعاون المستمر من جانب الدول المعنية القائمة بالادارة ، تؤكد من جديد أهمية ايفاد بعثات زائرة الى هذه الأقاليم الصغيرة ، وذلك لتمكين الأمم المتحدة من ان تقدر على وجه التحديد الظروف السائدة في تلك الاقاليم ، وترحب الجمعية ، في هذا الصدد ، بالدعوة التي تلقتها للجنة الخاصة من كل من نيوزيلندا ، الدولة القائمة بالادارة ، وشعب توكيلاو ، من أجل ارسال بعثة أخرى زائرة لهذا الاقليم في عام ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان الجمعية - بين جلة أمور - تؤكد من جديد

أن :

" مسألة الصحراء الغربية هي مسألة انها للاستعمار ينبغي حلها على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛ "

وفيما يختص باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، قررت اللجنة الرابعة - دون اعتراض - ان تعتمد اقتراح الرئيس بالآ تتخذ اللجنة الرابعة أي اجراء في هذه المرحلة فيما يتعلق بمشروع القرار ذي الصلة المقدم من اللجنة الخاصة .

أما التقرير الثاني الوارد في الوثيقة A/40/884 فيتعلق بالبند ١٠٩ من جدول الأعمال الخاص بالمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتوصي اللجنة الرابعة ، بين أمور أخرى ، بأن تؤكد الجمعية العامة من جديد ، انه مادام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما معيناً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقاً لأحكام

الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، فان على الدولة المعنية القائمة بالادارة أن تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق . ويتصل التقرير الثالث (A/40/883) ، بالبند ١١٠ من جدول الأعمال الخاص بأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي . وان تدوين الجمعية العامة - ضمن أحكام اخرى - الأنشطة المكثفة للمصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا وغيرها من الاقاليم المستعمرة ، فانها تطالب جميع الحكومات باتخاذ الخطوات اللازمة لانهاء تلك الأنشطة وبأن تمنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الاقاليم .

كما تحت الجمعية العامة الدول المعنية القائمة بالادارة على اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعوب الأقاليم المستعمرة ، غير القابل للتصرف ، في مواردها الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل ومواصلة هذه السيطرة .

وفي مقرر منفصل بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطالب مرة أخرى الدول الاستعمارية المعنية ، بانهاء هذه الأنشطة امثالا للقرارات ذات الصلة .

اما التقرير الرابع الوارد في الوثيقة A/40/885 فيتعلق بالبندين ١١١ و ١٢ من جدول الأعمال وهما على التوالي : " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتعلقة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . " وتقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى " ، وتركز الجمعية العامة - ضمن جملة أمور - على ضرورة التعاون بين المنظمات المعنية ومنظمة الوحدة الافريقية كي تقوم على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة الى الشعوب المستعمرة التي تكافح في

سبيل التحرر من الحكم الاستعماري . كما ان الجمعية العامة ان تركز على الحالة الحرجة في الجنوب الافريقي ، فانها تكرر الاعراب عن اقتناعها بأنه ينبغي ان تمتنع الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ أى اجراء يمكن أن ينطوى على اعتراف بشرعية احتلال نظام جنوب افريقيا المنصرى لناميبيا ، أو على دعم لهذه الشرعية .

أما التقرير الخامس (A/40/886) فيتصل بالبند ١١٢ من جدول الأعمال ، الخاص ببرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي . والجمعية العامة ان تعرب عن تقديرها لكل من قدم دعما الى البرنامج سواء عن طريق تقديم مساهمات أو منح دراسية أو تخصيص أماكن في مؤسساته التعليمية ، فانها تشاهد جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد تقديم مزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الى البرنامج لكفالة استمراره واتراد توسعه .

أما التقرير الأخير (A/40/887) فيتعلق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وفقا للبند ١١٣ من جدول الأعمال . والجمعية العامة ان تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي اتاحت المنح الدراسية لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، فانها تدعو جميع الدول الى تقديم ، أو مواصلة تقديم ، عروض سخية بتسهيلات تعليمية وتدريبية لصالح سكان تلك الأقاليم .

وأود نيابة عن اللجنة الرابعة أن استرعى انتباه الجمعية العامة الجاد الى هذه التقارير .

وقبل ان اختتم كلمتي أود أن اتوجه بالشكر الى رئيس اللجنة الرابعة السفير خافيير شامورا مورا ممثل نيكاراغوا على قيادته البارزة ، وعلى النصح والارشاد البنائين اللذين قدمهما اليّ خلال الاضطلاعى بمهامي كمقرر للجنة الرابعة . كما أود أن أعرب عن امتنانى لأعضاء اللجنة الرابعة على ما لقيته منهم من التعاون والمساعدة خلال هذه الدورة .

وانني أشعر بالامتنان لأنني حظيت - بعد سنوات قليلة من تمثيلي لبلادى فسي الأمم المتحدة - بهذه الفرصة للعمل بصورة أكثر اقترابا من الأمانة العامة . وأود بصفة

خاصة أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام السيد احمد ، ونائبه السيد رفاعي ، وأخيرا وليس آخرا أود أن أشير الى أمين اللجنة السيد تاناكا ، ومساعديه الأكفاء ، وانني لمقتنع بأن جميع أعضاء اللجنة الرابعة يوافقونني على الاعتراف بالفضل الذي يستحقه من ذكرتهم ، لعطيم على تسهيل وتنظيم أعمالنا ، وخاصة بالنسبة لتقريرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : اذا لم تكن هناك مقترحات ، فوفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الرابعة .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بناءً على ذلك ستقتصر البيانات

على تعليل التصويت .

ان مواقف الوفود ، فيما يتعلق بمختلف توصيات اللجنة الرابعة قد تم ايضاحها في اللجنة ، كما تم تسجيلها في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي ان اذكر الاعضاء بأن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ أن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويت في اللجنة . وهل لي ان اذكر الاعضاء ايضاً بأنه وفقاً للمقرر ٤٠١/٣٤ ، فان تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق وينبغي للوفد أن يدلي به من مقعده .

وستتناول الجمعية الآن تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال (A/40/906) ، الذي يتصل بفصول تقرير اللجنة الخاصة بشأن حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنسبة لاقليم معينة فير مدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال .

وسأعطي الكلمة الآن للممثلين الرافقين في تعليل تصويتهم قبل التصويت بشأن أية توصية من توصيات اللجنة الرابعة ، أو بشأن هذه التوصيات جميعها ، الواردة في تقريرها بالنسبة لهذا البند . وستعطى الفرصة أيضاً للممثلين لتعليل تصويتهم بعد أن يتم التصويت على هذا التقرير .

السيد انغسو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت

وفد بلادى مؤيدا سلسلة مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/40/906 . ولكننا نود أن نهدى بعض الملاحظات لتعليل تصويتنا ونظرتنا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.4/40/L.2/Rev.1 الذي يتناول موضوع الصحراء الغربية ، لاننا نعتقد انه يتفق مع روح المقررات التي اتخذها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية . ان موقفنا فيما يتعلق

بانها الاستعمار في مجموعته ، وما يتصل به من نظم ، معروف جيدا بشكل عام ولا نود أن نعيد ذكره هنا .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية نود أن نعيد تأكيد قلق امتنا على السلم والأمن الدوليين وصفة خاصة في المنطقة الافريقية حيث تجعل مشاكل التنمية من النزاع المسلح أمرا غير مرفوب فيه ، وحسن الجوار شيئا حتميا . ولا نزال نشارك البلدان الشقيقة والشعوب الصديقة في الجزء الشمالي الغربي من القارة ، الاحساس بالحصير المشترك . ولم تكن سياستنا أو رغبتنا ابدا المساعدة في أية عملية ترمي الى زعزعة الاستقرار أو الى تقويض أو اضرار الصداقة التي نقيمها مع جميع الاطراف المعنية . ونتوقع ان يحكم على رؤيتنا من واقع تلك الخلفية .

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنناشد اصدقاءنا المغاربة الا يعدلوا عن سعيهم لايجاد حل سلمي وعاجل لمشكلة الصحراء الغربية ، فأمتهم المغربية مستقرة تماما في رحاب حضارة اجتازت بنجاح اختبارات الزمن ومن ثم لا يمكن أن يثنى عليها مجرد رفض مشروع قرار عن خدمة قضية السلم العادلة . اننا نناشد الجميع في المنطقة الافريقية ان يضموا جهودهم في سعي مشترك للمساعدة في استعادة عناصر السلم والأمن الدائمين في تلك المنطقة دون الاقليمية . فأفريقيا بحاجة الى ان تعالج مشاكل التنمية ومشاكل البقاء بصفة عامة ، ولا يمكننا أن نسمح لانفسنا بالسير على فيرهدى لان ذلك يتيح للآخرين فرصة خطيرة للاستفادة من التجارة اللااخلاقية في السلاح وفي فيره من وسائل زعزعة الاستقرار وتدمير الثروة ، الأمر الذي يهدد باستمرار قدسية حياة الانسان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل أولا الى مشاريع القرارات

العشرة التي اوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٨ من تقريرها (A/40/906) مشروع القرار الأول بعنوان " مسألة ساموا الامريكية " . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٤٠ / ٤١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الثاني يتعلق
بمسألة فوام . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لسي أن
اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٠ / ٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الثالث يتناول
سألة هرمودا . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لسي
أن اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٠ / ٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الرابع بعنوان
" مسألة جزر فرجن البريطانية " وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت
هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٤٠ / ٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الخامس بعنوان
" مسألة جزر كايمان " . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت .
هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٤٠ / ٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار السادس بعنوان
" مسألة مونتيسيرات " . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت .
هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٤٠ / ٤٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار السابع بعنوان
سألة جزر تركس وكايكوس . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل
لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٤٧/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الثامن يتناول مسألة انغيلا . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٤٨/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار التاسع بعنوان " مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة " وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت هل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ٤٩/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية الان في مشروع

القرار العاشر بعنوان " مسألة الصحراء الغربية " .

طلب اجراء تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،
بورкина فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كها ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ،
فنلندا ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانـا ،
اليونان ، فرينادا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ،
هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، جامايكا ،
كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ،
مدفشر ، ملاوي ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
الكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، بيمرو ، بولندا ، رواندا ،
سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر فرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ،
ترينيداد وتهاغو ، تونس ، افندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية

تنزانيا المتحدة ، اوروفواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
يوسفولافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : جمهورية افريقيا الوسطى ، فينيا الاستوائية ، فابون ، فواتيلا ،
المغرب ، الغلبين ، زائير .

المتنعون : بلجيكا ، بروني دارالسلام ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ،
الدانمرك ، السلفادور ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية) -
الاتحادية) ، فينيا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، العراق ،
ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ،
الاردن ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، طديف ، نيال ، هولندا ،
النرويج ، باكستان ، بارافواى ، البرتغال ، ساموا ، المملكة
العربية السعودية ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
سرى لانكا ، تايلند ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار المباشر بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ٢٩ عضوا

عن التصويت (القرار ٤٠ / ٥٠) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان ادعو الممثلين الى الانتقال
الى مشاريع توافق الآراء التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٩ من تقريرها
(A/40/906).

مشروع توافق الآراء الأول بعنوان " مسألة توكيلاو " .

بعد ذلك ابلغ وفد هندوراس الامانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن

*

التصويت .

اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الأول دون اعتراض ، هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترفب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع توافق الآراء الثاني يتناول مسألة " بيتكيرن " .

اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الثاني دون اعتراض ، هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترفب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ويتناول مشروع توافق الآراء الثالث مسألة جبل طارق .

اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الثالث دون اعتراض . هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعتماد مشروع توافق الآراء ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الثالث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان ننتقل الى مشروع المقرر الخاص بمسألة سانت هيلانة الذى اوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٣٠ من تقريرها .

اطرح الان مشروع المقرر للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبريسودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، صر، السلفادور ،
فينايا الاستوائية ، اثيوبيا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، فانا ، فرينادا ، فينيا ، فينيا - بيساوه
فيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايسرلان
(جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ملاوى ، ماليزيا ، طديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ،
باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا ، زهابوى .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الامريكية .

المتنعون: استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، بروني دارالسلام ، كندا ،
الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية) -
الاتحادية) ، اليونان ، فواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ،
ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سان فنسنت وجزر فريناديين ،
ساموا ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع المقرر بأقلية ١٢١ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٣١ عضوا عن التصويت*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والان اعطي الكلمة للممثلين

الرافعين في تحليل تصويتهم .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوت وفدي

مؤيدا مشروع القرار الخاص بالصحراء الغربية اقتناعا منه بأنه يتضمن عناصر ذات قيمة في
ايجاد تسوية عادلة ودائمة لسألة نعرف جميعا انها تشكل مصدر قلق لمنظمة الوحدة
الافريقية . بينما يعهد القرار للأمين العام وللأمين العام بدور هام للغاية فانه يكلف الرئيس
الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية الرئيس عده ضيوف رئيس جمهورية السنغال بمهمة بالغة
الأهمية في الاضطلاع بمسؤوليات الافريقية . وباسمي اشكر الجمعية العامة على الثقة التي
وضعتها في رئيس دولة السنغال .

وسوف يلتس الرئيس عده ضيوف في الاضطلاع بهذه المهمة طوال فترة ولايته
تعاون جميع الاشخاص حسني النية ، وفي المقام الأول الامين العام للأمم المتحدة . وبمعدني
في هذا المقام أن أشيد باسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بتفاني الامين العام

بعد ذلك ابلغ وفد بروني دارالسلام الامانة العامة أنه كان ينو

*

التصويت مؤيدا .

وموضوعيته واستعداده وهي صفات ما فتى بيديها في توليه مهامه . وتقريره بشأن مسألة الصحراء الغربية مثال واضح على ذلك .

كما يأمل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ان يتمكن من - الاعتماد على التعاون التام لجميع الاطراف والدول المعنية . وهو على يقين من اننا اذا ابدينا جميعا الارادة السياسية والابداع الخلاق في تنفيذ القرار نصا وروحا فسيتمكن لجهودنا ان تؤدي الى حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية .

السيد العلوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم تكف

مملكة المغرب منذ اكثر من عشر سنوات عن بذل جميع الجهود الممكنة على كل من الصعيد الثنائي أو الاقليمي أو العالمي للمساهمة في ايجاد حل توافقي منسجم لانها التوتير الموجود في منطقتنا بطريقة هطئمة . ومنذ عام ١٩٨١ اعلن بلدى للمجتمع الدولي ، على لسان ارفع المستويات - صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نفسه - انه يقبل تنظيم استفتاء على تقرير الحبير حتى يأخذ المجتمع الدولي علما بالتعبير الديمقراطي الحر عن ارادة شعب الصحراء الغربية . وقد كرم ملك المغرب ذلك الاقتراح للمرة الثانية في رسالته الى الامم المتحدة بمناسبة عيدها الأربعين . وأطن في الوقت نفسه وقف اطلاق النار من طرف واحد .

وقد اتخذت هذه المقترحات شكلا محددًا في مشروع القرار الذي قدمه عدد من الوفود في اللجنة الرابعة ، لكنه اصطدم للاسف بنفس المناورات من جانب من يحاولون تشويه جميع مبادرات السلم للابقاء على الطريق السدود الذي وصلت اليه هذه المسألة . والمملكة المغربية بتصويتها ضد مشروع القرار الذي اتمده الجمعية العامة توا ، تؤكد من جديد الموقف الذي سبق ان اعربت عنه في اللجنة بشأن نص سلبي تاما فرضه فير المعلن هو منع التعبير الديمقراطي الحر عن رغبات السكان واستمرار - حالة التوتير ، ان لم يكن زيادتها - ووفقا لما قاله وزير خارجية المملكة المغربية امام اللجنة الرابعة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام .

" سوف يرد المغرب على هذا التوتر بنفس الهدوء والعزم النابعين من
الارادة الجماعية لسكانه البالغ عددهم ٢٥ مليوناً الذين اعرهوا بصوت واحد عن
معارضتهم لجميع محاولات زعزعة الاستقرار في المنطقة وجميع محاولات الهيمنة
الناجئة عن افكار قديمة بالية " .

وقد أحاط جميع المراقبين علما بالتضحيات التي قدمها بلدي الذي حاول كسب السبل الممكنة وشجع كل السهادر والرامية الى التوفيق والتراضي من أجل التوصل الى حل عادل ومنصف ودائم ، وهو ما تريده كل شعوب المجتمع الدولي . وفي الوقت الذي التزمنا فيه دائما - تمشيا مع تقاليدنا وماضيها - بالحوار وبالروح التوفيقية ، فاننا لم ولن نقبل التفريط في مبادئنا .

لذلك ، سيدرك الجميع ويتفهمون انه لا يمكن للمغرب ان تشارك بعد الآن في أى مناقشات أو مداولات ثبت أنها غير مجدية وقد وصلت الى طريق سدود تماما . ويؤسفنا ان نلاحظ ان ما يسمى " مسألة الصحراء الغربية " قد تحول الى عملية صراع ضخمة لا تنوى المملكة المغربية - التي تهتمها صداقيتها ومصداقية منظمتنا - أن تقرها بأى حال . لذلك فان ملف هذا البند قد أقلل بالنسبة لنا أمام الجمعية العامة وكل لجانها وهيئاتها .

والمغرب لا تحاول بذلك تجنب هذه المسألة أو تفاديها فنحن ملتزمون بالمبادئ الاساسية الواردة في ميثاقنا والتي دافعنا عنها وسنواصل الدفاع عنها في كل محافل منظمتنا . وفيما يتعلق بالبحث عن حل عادل ونهائي لهذه المسألة ، المسماة بمسألة الصحراء الغربية ، فان بلدي يظل مستعدا لتقديم المساعدة . وكما قال وزير خارجيتنا في بيانته ، الذي أوردت منه بعض الاستشهادات :

" ان الامين العام للأمم المتحدة يحظى بثقتنا الكاملة . وفي اليوم الذي ترى فيه الجمعية العامة انه من الضروري أو الملائم تمكينه - طبقا لميثاقنا - من ممارسة صلاحياته واعطائه الوسائل اللازمة للتوصل الى حل سلمي وعادل يقوم على تنظيم استفتاء ، فانه سيجد في المغرب شريكا متفانيا واهلا للثقة " .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالامين العام لما يبذله من جهود لا تكل من أجل تهيئة المناخ الذي يفضي الى استعادة الثقة والتعاون الصادق مع المغرب . وأؤكد له مرة أخرى استعداد المغرب المستمر للمشاركة في أية خطوات قد تكون مفيدة لايجاد مخرج من هذا الطريق المسدود ولتشجيع احلال السلم في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تكون الجمعية العامة

قد انتهت من نظر تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٨ .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة المتعلق بالبند ١٠٩ المعنون : " المعلومات

المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم

الذاتي " (A/40/884) .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة فسي

الفقرة ٧ من تقريرها (A/40/884) .

وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

السويديون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلخاريستا ،

بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -

الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس

الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، فينلندا الاستوائية ، اثيوبيا ،

فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،
الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان توماسي
وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ،
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
زمبابوى .

المعارضون : لا شيء .

المتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت
(القرار ٤٠/٥١) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد انتهينا من نظر
البند ١٠٩ من جدول الاعمال .
وتتناول الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١١٠ من جدول
الاعمال المعنون :

" أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار
والفصل المنصرى والتمييز المنصرى في الجنوب الافريقي " (A/40/883) .
وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة فـي
الفقرة ٩ من تقريرها (A/40/883) .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،
بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

* بعد ذلك أبلغ وفد السفادور وجمهورية تنزانيا المتحدة الامانة العامة
انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،
 فيجي ، ظبون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الثانية ،
 غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
 (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
 لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان
 تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوفندا ، اوكرانيا
 (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، اوروغواي ،
 فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

المتنعمون : النمسا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، أيسلندا ،
إيرلندا ، إسرائيل ، ساحل العاج ، اليابان ، ليسوتو ،
ملاوي ، النرويج ، إسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ٩ مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت
(القرار ٥٢/٤٠) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/40/883) .
وقد طلب إجراء تصويت سجل .
أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألمانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار
السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ،
الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

* بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور الأمانة العامة
بانهما كانا ينويان التصويت مؤيدين ، وأبلغ وفد بوتسوانا انه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

تشيكوسلوفاكيا ، كويتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، فينيليا
 الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطه ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون :
 بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، البرتغال ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ،
هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، صلاوى ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ١٠ مع امتناع ١٥ عضوا عن التصويت * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد انتهينا من نظر

الهند ١١٠ من جدول الاعمال .

* بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور الأمانة العامة
أنهما كانا ينويان التصويت مؤيديين ، وأبلغ وفد هولندا أنه كان ينوي التصويت معارضا ،
وأبلغ وفد بوتسوانا أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة الخاص بالبند ١١١ من جدول الاعمال المعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، والبند ١٢ " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ، الوارد في الوثيقة A/40/885 .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/40/885) . وقد طلب اجرا تصويت سجل .
اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلخاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زامبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فيجي ،
 فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ،
 اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٢٢ عضوا عن

التصويت . (القرار ٥٣/٤٠) * .

* بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور الامانة العامة

انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد اختتمنا النظر في البند ١١١ من جدول الاعمال والفصلين الاول والسادس الفرع (هـ) من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة الخاص بالبند ١١٢ من جدول الأعمال المعنون " برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي " (A/40/886) .
تبت الجمعية الآن في توصية اللجنة الرابعة الواردة في الفقرة ٨ من تقريرها
(A/40/886) . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لسي أن
أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد اختتمنا النظر في البند ١١٢ من جدول الاعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١١٣ من جدول الأعمال المعنون
" التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير
المتحدة بالحكم الذاتي " (A/40/887) .
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من
تقريرها (A/40/887) . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي
ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؛
اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نختم نظرنا في البند ١١٣
من جدول الاعمال وجميع تقارير اللجنة الرابعة .

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة ؛ (A/40/23 ، A/AC.109/801 و Corr.1 ، ومن 802 الى 807 ،
و 808 و Corr.1 ، ومن 809 الى 815 ، و 816/Rev.1 ، ومن 817 الى
820 ، و 827 و Corr.1 ، و 832 و 834) ؛

(ب) تقرير الامين العام (A/40/692 و Corr.1) ؛

(ج) مشاريع قرارات (A/40/23 (Part II) ، الفقرة ٤٢ ، A/40/L.21 ، A/40/
L.22) ؛

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/955) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : امام الجمعية مختلف مشاريع
القرارات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23 (Part II) وفي
الوثيقتين A/40/L.21 و A/40/L.22 .
أود ان اعلن ان البلدان التالية قد انضمت الى مقدي مشروع القرارين المطروحين
على الجمعية : مشروع القرار A/40/L.21 : افغانستان وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية وفنزويلا ومدغشقر ومنغوليا . ومشروع القرار A/40/L.22 : افغانستان وتشيكوسلوفاكيا
والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورومانيا وفنزويلا ومدغشقر
ومنغوليا .

تبت الجمعية الآن في التوصية الواردة في الفقرة ٤٢ من تقرير اللجنة الخاصة
(A/40/23 (Part II) ، ومشروع القرارين A/40/L.21 و A/40/L.22 .
أعطي الكلمة اولا للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت حول جميع
مشاريع القرارات هذه أو أي منها .

السيد جوفى (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للأسف
الشديد ، لا يستطيع وفدي تأييد مشروع القرارين A/40/L.21 و A/40/L.22 لانهما

يشيران في الفقرة الاولى من الديباجة الى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

فمشروع القرار A/40/L.21 يشير الى التقرير المذكور الذي يشير بصورة افراد يسهة الى بلادى في الفقرة ٨ من الديباجة في الفصل السابع ، الصفحة ١٢ - توصية اللجنة الخاصة . كما يشير مشروع القرار A/40/L.22 الى التقرير نفسه الذي يتضمن في الفصل الثالث منه ، الصفحة ١١ - النتائج والتوصيات - اشارة الى بلادى بصورة افرادية وبطريقة تمييزية .

وتتناول اللجنة قضية بالغة الاهمية وهي قضية منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولو كانت اللجنة راغبة في ضمان التعاون التام من قبل كل أعضاء الأمم المتحدة ، كان ينبغي لها ان تقوم بمهمتها الهامة بطريقة موضوعية وألا تخضع للضغط التي مارستها بعض الدول الاعضاء التي تشن حربها الدعائية والسياسية ضد بعض الدول الأعضاء .

وانا كان لهذا الافراد ما يبرره ، كان من الواجب على اللجنة ان تنشر قائمة بما لا يقل عن ٥٠ من الدول الاعضاء من جميع التجمعات السياسية والاطمية التي تربط بلدانها بجنوب افريقيا بروابط تجارية واقتصادية وغيرها .

لقد اتيح لممثلي بلدى أن يقدموا في الجلسات العامة وفي اللجنتين الثالثة والرابعة وثائق تؤكد روابط سرية ، وخاصة في مجال توريد النفط ، بين بعض موردي النفط العرب وجنوب افريقيا . ومن الأمثلة الصارخة على ذلك انه في الجلسة العامة التي عقدت عصر يوم الاربعاء ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ والتي كانت تناقش البند ٣٥ من جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، ذكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية الذى كان يتكلم ممارسة لحقه في الرد أن :

" . . . جميع الناقلات التي تحمل النفط من جمهورية ايران الاسلامية تقدم تعهدا بعدم توريد حمولتها الى جنوب افريقيا . وبالتالي فان جميع هذه الادعاءات كانت موضع تحقيق دقيق من جانب حكومة بلادى ، وقد توصلنا الى نتيجة مفادها أنه في جميع الحالات المشتبته فيها ثبت أن النفط موضوع البحث قد سلم في احدى الموانئ الأوروبية " . (A/40/PV.55 ، ص ١٢٦)

وبالنها من مفارقة لم تكن في الحسبان إ في اليوم نفسه الذى صدر فيه التصريح الايرانى ، نشر في امستردام الاستقصاء الاخير الذى أجراه مكتب بحوث الشحن المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، حيث تناول بصفة خاصة امدادات النفط الايرانى السرية لجنوب افريقيا . وأقتبس من ص ١٣ من ذلك التقرير :

" سئل عضو في طاقم ناقلة البترول " كارين مارسك " فقال : كانت كارين مارسك ترسى فارغة خارج ميناء البحرين في الخليج العربي . ومقينا هناك فترة طويلة في انتظار الامر . ثم جاءت فجأة ناقلة نفط صينية بمحازاتنا وأفرغت قرابة ٢٠ ألف طن من النفط في سفينتنا . ثم أبحرنا الى ايران ؛ لتفادرها ناقلتنا بكامل حمولتها . وكانت وجهتنا المزعومة هي ايطاليا ، غير أننا أبحرنا مرة أخرى الى البحرين حيث ظلت السفينة راسية خارج الميناء لمدة اسبوعين . وفي هذين الاسبوعين جاءت بمحازاتنا ناقلة هولندية هي " فلورتجي " وناقلة نرويجية هي " هافوردت " . وخلطت كل منهما جزءا من شحنتها بالنفط الموجود في كارين

مارسك . وكنتيجة لهذا الخلط لم يعد من الممكن أن يحدد - بالتحليل المختبرى - بلد منشأ الشحنة . وقد أجريت عملية التمويه هذه لأن ايران تقاطع رسميا جنوب افريقيا . وبعد عمليات الخلط قمنا ببيع النفط الى جنوب افريقيا . والقرب من دوربان ، بدأ عامل اللاسلكي في استخدام اسم كودى هو "B13" للتأكد من ان اسم "كارن مارسك" لن يظهر في أية وثيقة رسمية من وثائق الشحن .

ان التشويه والنفاق يميزان مناقشات الأمم المتحدة بشأن موقف اسراييل من جنوب افريقيا ، وذلك لدى تناول قضايا الفصل العنصرى وناميبيا وجنوب افريقيا وانها الاستعمار . ونتهم بالقيام بتبادل تجارى هائل مع جنوب افريقيا ، ويشار اليها كما لو كان لدينا تعاون فريد مع جنوب افريقيا في كل مجال . ان هذه سياسة لا يمكننا تأييدها وذلك هو ما يجعلنا مضطرين للاسف للتصويت ضد مشروع القرار .

السيد دى مدينا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد كان

لوفدى دائما اهتمام بالغ بعمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بسبب اهميته واتساع نطاقه . ولتأذنا لى أن أعرب عن تقدير وفدى للكفاءة والتفاني اللذين أظهرهما رئيس تلك اللجنة السفير كوروما . وأود هنا مجرد التأكيد على ما سبق لى ذكره عند ما اشترك وفدى في الاجتماع الاستثنائي الذى عقد في تونس للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ان تمسك وفدى بالمبادئ الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - وخاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير - معروف جيدا للجمعية العامة . ولم أكن بحاجة للتأكيد عليه الان ان لم يجد وفدى نفسه مضطرا للامتناع عن التصويت على الفقرة ٤٢ من الوثيقة (Part II) A/40/23، رغم تأييده لمشروع القرار A/40/L.21 و A/40/L.22 .

والواقع انه رغم تأييدنا لمعظم التوصيات الواردة في أول القرارين المذكورين وللمرمى العام للنص ، فان وفدى يأسف لعدم استطاعته تأييد مشروع القرار هذا ، وخاصة بسبب

بعض ما استخدم فيه من صيغ لفظية ومقارنات فكرية والاشارة فيه الى تدابير لا يستطيع وفدى ان يساندها ، وكان الأجدد في رأينا أن يمد هذا النص على نحو يجعله يحظى بتوافق الآراء .

السيد اوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان دور الولايات المتحدة في تشجيع حركة تصفية الاستعمار التي اجتاحت العالم بدءاً من القرن الثامن عشر والتي اكتسبت قوة متعاظمة بعد الحرب العالمية الثانية معروف جيداً . وقد الزمتنا رياتنا ، كدولة كانت ثورتها ضد الحكم الاستعماري مصدر الهام للشعوب في اوربا وامريكا اللاتينية أولاً ثم في آسيا وافريقيا في وقت لاحق ، بأن نتولى زمامة الكفاح من أجل تقرير المصير . ويعتقد الامريكيون بصورة راسخة بأن حق الشعوب في التمتع بالحكم الذاتي ومقاومة السادة الاجانب ، وهو حق يعلي الامريكيون من شأنه بسبب تجربتنا الخاصة ، لا يمكن أن يكون حكراً لمنصر أو عقيدة أو طبقة أو بلد .

ولم يكن التأييد الامريكي لتقرير المصير وانها الاستعمار مجرد تأييد نظري . فمن توماس بين الذي حملته تأييده لحقوق الانسان الى دعم حركات التحرير في جميع أنحاء القارة الاوروبية في تسعينات القرن الثامن عشر ، الى عشرينات القرن التاسع عشر حيث قدم رجال الدولة الامريكيون الدعم المعنوي والسياسي للاباء المؤسسين لاستقلال امريكا اللاتينية بقيادة سيمون بوليفار وسان مارتين وهيدالغو ومورازان ؛ ومرورا بالكفاح من اجل تقرير المصير في ايطاليا ومانيا وايرلندا الذي تعاطف معه بقوة كثير من الامريكيين ؛ الى نقاط ودرو ويلسون الاربعة عشرة التي دافعت عن حقوق شعوب اوربا الشرقية في تقرير المصير وانشاء دولها ؛ وصولاً الى نهاية الحرب العالمية الثانية أخيراً ، عندما منحت الولايات المتحدة الاستقلال للغالبين لتبدأ هذه الحركة التي اجتاحت العالم .

وهذا الدور الريادي وذلك التاريخ ، أيدت الولايات المتحدة الامريكية بطبيعية الحال الشعوب المناضلة في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير قبل انشاء الامم المتحدة

وسعد ها على السواء . وقد سبب هذا الموقف الامريكى القوى احيانا بعض الصعوبات الدولية ،
عندما تعارضت مبادئنا مع المصالح قصيرة الاجل لبعض اصدقائنا . وقد صمد الالتزام
الامريكى بتقرير المصير وانها الاستعمار ، والذي تبلور في المناخ الفكرى لعصر التنوير في
القرن الثامن عشر ، للامتحان القاسي في القرنين التاسع عشر والعشرين وخرج من هذا
الاختبار اشد قوة .

هذا هو التاريخ . فأين نحن اليوم ؟ ان ما يقرب من ١٥٩ بلدا وكثير منها
مستعمرات سابقة أصبحت أعضاء في هذه المنظمة . ولا تتضمن قائمة الامم المتحدة للأقاليم
غير المتمتعة بالحكم الذاتى - وهي مقياس تقييم التقدم المحرز في مجال تصفية الاستعمار -
سوى حفنة من الأقاليم الصغيرة . ويصل مجموع سكان هذه الأقاليم الى قرابة ٤٠٠ . ٠٠٠
نسمة ، ونعني الأقاليم الواقعة تحت ادارة البلدان الغريبة والتي لا تزال قيد النظر في
الجمعية العامة ، باستثناء حالة ناميبيا ذات الصعوبة الخاصة . ومن مجمل هذه الأقاليم
فان شعب ناميبيا وحده هو الذى يسعى الى الاستقلال .

ونحن نصوت اليوم على عدد من القرارات . وبالرغم من انني أبدي ملاحظاتى تعليلا
للتصويت بشأن القرار الجديد الذى تنظر الجمعية هذا العام في اعتماده بمناسبة الذكرى
الخامسة والعشرين لاصدار القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، فان جل ما أود قوله ينطبق بمزيد
من القوة على القرارات الاخرى التي لم يسبق للجنة الرابعة بحشها .

فلدى قراءة القرار المعروض علينا ، أتذكر الضوء الذى ينعكس من نجم محترق . فان
المصدر يكون قد توقف عن توليد الطاقة ولكن الضوء يستمر في الوصول اليها بعد سنوات .
ويبدو اليوم هذا القرار ، لكثير غيره من القرارات الخاصة بتصفية الاستعمار التي تنظر فيها ،
كما لو كان ينتمي لحقبة انقضت وولت . فهو يفترض أن الامبريالية ما زالت قائمة وتشكل تهديدا
مستمرا للبلدان النامية ، وانه يجب على الشعوب أن تكافح ضدها مدعومة بكل موارد الأمم
المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ومرة أخرى ، باستثناء مسألة ناميبيا الهامة والتي تلتزم
الولايات المتحدة بتقرير مصيرها التزاما راسخا بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

فان هذا المشروع لا يصف حقائق عالمنا واصبح الواقع مخالفا له منذ سنوات طويلة . والاستمرار في التأكيد على أنه يصف الواقع خلافا لحقائق الامور ، لا يخدم سوى مصالح من يسمعون الا الى ازكاء النيران في الرماد وتغذية احقاد قديمة .

والواقع ان الامر بيد ووكأن الابقاء على هذه الفكرة البالية عن التهديد الامبريالي في
الغربي في العالم النامي يرمي ، على وجه التحديد ، الى طمس الخطر الاستعماري الحقيقي .
ولا يحتاج المرء ان يرسل الاساطيل وجحافل الفزاة للسيطرة على الاراضي فيما وراء البحار
ليكون استعماريا . واولئك الذين يرسلون الجيوش ، ويقومون بالحكومات العميلة ، وييقنون على
جيوش الاحتلال في الدول المجاورة أو القريبة على الاراضي الاسيوية الاورصية ، هم استعماريون
بكل معنى الكلمة . وان يقع أى شعب تحت سيطرة واضطهاد جار من جيرانه ، وهو أمر لا يرضي
به أى شعب يشعر بالاباء سواء جاء من جيرانه أو حتى من مكان بعيد . وهذا النوع
من السيطرة هو الذى يمثل المشكلة الاستعمارية الحقيقية في عصرنا الحديث .

وانني لا اعتزم اجراء دراسة تفصيلية لا حكام مشروع القرار المعروف علينا ، لانني سبق
ان اوضحت ان قرارنا بعدم تأييده يرجع الى روح مشروع القرار كما يرجع الى تفاصيله أيضا .
وأود فقط أن أشير الى أن التركيز على القرار ١٥١٤ (د - ١٥) باعتباره الاساس الوحيد الذى
تقوم عليه عملية انهاء الاستعمار ، هو اساءة للتاريخ . فالواقع ان أغلبية الاقاليم المستعمرة
السابقة قد حققت استقلالها قبل اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بفترة طويلة . ويرجع
الفضل في هذا الانجاز الى المجتمع الدولي الذى كرس مبادئه في ميثاق الامم المتحدة ،
والى شعوب الاقاليم ذاتها التى سلكت في معظم الحالات السبل السلمية نسبيا مع السلطات
القائمة بالادارة .

وأود أن أشير ايضا الى أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذى أيدت حكومة بلدى
معظم مثله وأهدافه ، ليس الصك الوحيد الهام الذى اصدرته الامم المتحدة لانها الاستعمار .
فهناك أيضا القرار ١٥٤١ (د - ١٥) ، الذى اعتمده في اليوم التالي لصدور ذلك القرار ،
والذى نص على أن الاستقلال أو الانضمام الحر أو الاندماج مع دولة مستقلة أخرى هي نتائج
مقبولة لعملية تقرير المصير .

وأود أيضا أن أشير الى أن هناك أجزاء في مشروع القرار هذا بيد وانها تشجع على
اضفاء الطابع السياسي على وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، وتؤكد على مبادئ السيادة على

الموارد في الاقاليم بما يتناقض والمبادئ المقبولة د وليا ، وتطالب باتخاذ اجراءات في جنوب افريقيا بموجب ميثاق الامم المتحدة تتعارض وسياسة حكومة بلدى .
وسبب هذه العيوب وبعض العيوب الاخرى ، وايضا لما تضمنه المشروع من دعوة الى التمهيل باتخاذ اجراءات بشأن مشكلة نعتقد أننا لحسن الحظ قد تخطيناها منذ زمن بعيد ، قرر وفد بلدى أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .
وعندما نصوت اليوم ضد مشروع القرارين الاخرين بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والواردين في مشروع القرارين A/40/L.21 و L.22 ، أود ايضا أن أسجل معارضة حكومة بلدى للإشارة الى اسماء بلدان بعينها بغية ادانتها بصورة انتقائية . وانا كان مشروعا القرارين لا يحويان ذلك في نصهما ، فان التقارير الداعمة لهما تتضمن هذه الاشارات غير المقبولة .

السيد كوربرشويك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحتفل الامم المتحدة هذا العام ليس فقط بالذكرى الاربعين لانشاء المنظمة ، بل وايضا بالعيد الخامس والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويبدو أنه من المناسب حقا ان يتواكب هذان الاحتفالات ، لان عطية انهاء الاستعمار التي قاربت نهايتها ، تعد انجازا من أهم الانجازات التي تفخر بها هيئتنا العالمية .
وفى العام الذى اعتمد فيه القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لم يكن عدد البلدان التي حصلت على الاستقلال يزيد عن ١٧ بلدا . والان ، وبعد مرور ٢٥ عاما ، ازداد عدد الاعضاء من ٥١ دولة في البداية الى ١٥٩ دولة عضوا وهو ما يزيد على ثلاثة أضعاف ، ومن ثم ، يحق لنا ان نخلص الى أن العضوية العالمية المستهدفة قد تحققت تقريبا .
ومناسبة ذكرى هذا الحدث الهام في تاريخ الامم المتحدة ، يأمل وفد بلدى ان يؤدي الاعتراف بالاهمية الكبرى التي تحظى بها مبادئ الحقوق المتساوية وتقرير الصيرر للشعوب ، الى امدادنا بمزيد من الزخم لتحقيق الاهداف الواردة في الفقرة ٢ من المادة الاولى من الميثاق ، وهي انهاء العلاقات الودية بين الامم وتعزيز السلم العالمي .

وان كان هناك ما يدعونا الى ان ننظر الى الوراء بارتياح لما احرز من تقدم في مجال انهاء الاستعمار على مدى العقود الماضية ، ينبغي ان نذكر أنفسنا ايضا بأن هناك استثناء رئيسيا واحد ما زال يتطلب اهتمام المجتمع الدولي ، واشير بطبيعة الحال الى مسألة ناميبيا . وما دام اقليم ناميبيا تحت احتلال جنوب افريقيا ، وما دام شعبه لا يلقي الاعتراف بحقه فسي تقرير المصير والاستقلال وفقا لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، سيظل الفصل الخاص بانهاء الاستعمار غير مكتمل .

ونظرا للطابع الاحتفالي الذي يتسم به هذا الاجتماع والشعور الجماعي بأن هذه المنظمة قد اضطلعت بدور مفيد للغاية في عملية انهاء الاستعمار ، كان من الطبيعي ان نتوقع ان يكون مشروع القرار المعني بهذه المسألة انعكاسا لهذا التوافق في الراء . الا انه كان من دواعي دهشتنا واستيائنا ان النص المقدم الينا يتجاهل الخطوات العظيمة التي حققناها في سبيل تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، ويرد الاسطورة التي تقول ان السيطرة الاستعمارية لا تزال تمثل الحقيقة الرئيسية في العديد من اجزاء العالم . فضلا عن ذلك ، فان مشروع القرار يتسم بعدم التوازن بلا جبر ، وينكر في بعض تعقيباته الدور الذي لعبته الدول الاستعمارية . وثثق هولندا ثقة كاملة بأن الدول القائمة على ادارة الاقليم الباقية غير المتمتعة بالاستقلال ما زالت تضطلع بمهمتها لصالح سكانها على أفضل وجه ، وما يتفق مع الميثاق .

ونحن نعرب عن أسفنا البالغ ان تقدم اللجنة الخاصة هذا النص دون أي اعتبار الى ضرورة التشاور مع الاعضاء الاخرين ، واختارت أن تضيع الفرصة لجذب الاضواء الى هذا الحدث الاحتفالي عن طريق ابراز الارادة الموحدة . واثارت هدلا من ذلك خلافا لا جبر له ، لانه كان من الواضح منذ البداية ان هذا المشروع لن يحظى بالموافقة الجماعية . وأحد العيوب الواردة في النص المطروح علينا هو أنه يتمسك بأن الاستقلال هو النتيجة الوحيدة التي يمكن التوصل اليها من ممارسة حق تقرير المصير . وقد اغفل ايضا حقيقة ان الاستقلال لم ينتزع دائما عنوة من قبضة دولة استعمارية لا ترغب في ذلك . فضلا

عن ذلك ، لا يسع وفد بلدى ان يوافق على وصف الحالة في جنوب افريقيا بأنها حالة استعمارية . ويبد وأن التسوية الخطيرة بين الفصل العنصرى والاستعمار هي المسؤولة عن الاقتراح الغريب الوارد في الفقرة السادسة عشرة من الديباجة والتي تقول أن التمييز العنصرى لا يمارس في ناميبيا فحسب ، وانما يمارس ايضا في اقاليم اخرى تحت وصاية الدول القائمة بالادارة . ونحن نعترض أيضا على الفكرة المتضمنة في الفقرة ٥ من المنطوق القائلة بأن تلك الدول تدير الاقاليم التابعة الباقية ضد ارادة سكانها وفي انتهاك للميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولهذا الاسباب لا يسع وفد بلدى الا ان يمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

وسوف اتناول الان بايجاز مشروعى القرارين الاخرين الواردين تحت هذا البند من جدول الاعمال . وسوف يصوت وفد بلدى لصالح مشروع القرار A/40/L.21 ، بسبب ما دأبت عليه هولندا من تأييد التنفيذ الكامل للمبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ومع ذلك ، فما زالت لدينا تحفظات بشأن بعض العناصر الواردة في الفقرات ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ من منطوق القرار .

وسوف تمتنع هولندا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.22 المتعلق بنشور المعلومات الخاصة بانهاء الاستعمار . ونحن نأسف لان تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23 (Part III)) ، لا يركز على توافق الراء الحالي بشأن مسألة انهاء الاستعمار ، ولان بعض توصياته تسعى الى استخدام موارد هذه المنظمة من اجل القيام بحملة لا يبرر لها وتوجيه انتقادات انتقائية الى مجموعة معينة من البلدان .

السيد أوكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف يصوت وفد بلدى لصالح مشروعي القرارين A/40/L.21 و A/40/L.22 لأننا نهيد تماما اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ونأمل أن يتم تنفيذه . ويقدر وفد بلدى الجهود التي قام بها من صاغ هذين المشروعين في محاولة لتفادي ادخال العناصر غير الضرورية والشيرة للخلاف التي كانت ترد غالبا في القرارات المتعلقة بانهاء الاستعمار . ومع ذلك يتعين على وفد بلدى أن يعرب عن تحفظاته ازاء بعض الأحكام الواردة في هاتين الوثيقتين . فوفد بلدى لا يستطيع أن يؤيد بعض أجزاء تقرير اللجنة الخاصة ، وهي أجزاء تمنحها الفقرة ٥ من منطوق L.21 والفقرة ١ من منطوق L.22 تأييدا من دون تحفظ ، وبالتالي يود وفد بلدى أن يشير الى تحفظاته بشأن هاتين الفقرتين .

ولأسباب أوضحناها تماما في مناسبات سابقة ، بما في ذلك اجتماعات هذه الدورة للجمعية العامة ، لدينا تحفظات بشأن فقرات أخرى من L.21 لا سيما الفقرات ٤ و ٦ و ١٠ من المنطوق . علاوة على ذلك ، يفهم وفد بلدى أن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ذاته لا ترمي الى أن تكون اداة لجميع الأنشطة الأجنبية الاقتصادية ، ولكن نوعا خاصا منها وهو النوع الذي يعوق فعلا عطية تقرير الحير في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . وسوف يمتنع وفد بلدى عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/23 (Part II) ، الفصل الثاني ، الفقرة ٢ ، بعنوان " الذكرى الخامسة والعشرون لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، لأن وفد بلدى يرى أن بعض الفقرات ، لا سيما الفقرتان ٢٠ و ٢١ من المنطوق ، لا تتفق وموقفه .

السيد براوني (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تأييد نيوزيلندا لانها الاستعمار ولمنجزات الأمم المتحدة في هذا المجال مازال قائما منذ أربعين عاما ، وهذا يتضح من خلال مناقشة هذا البند . ونيوزيلندا سوف تستمر في تأييدها على هذا النحو .

وسوف تصوت نيوزيلندا لصالح مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا . ومع ذلك

يود وفد بلدى أن يسجل أن نيوزيلندا ما زالت تجد صعوبة في قبول الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/40/L.21 . وبالإضافة الى ذلك ، نود أن توضح أن الإشارة الى " انتهاكات الحقوق الأساسية للإنسان لشعوب الأقاليم المستعمرة " في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار ذاته لا علاقة لها باقليم توكيلاو ولا تنطبق عليه ، وهو الاقليم الوحيد المتبقي دون أن يتمتع بالحكم الذاتي والذي ما زالت نيوزيلندا مسؤولة عنه . وسجلات اللجنة الخاصة المعنية بانها " الاستعمار ، ولا سيما تقارير البعثات الزائرة التي أوفدتها هذه اللجنة الى توكيلاو ، تبين ذلك بكل وضوح .

سير جون طوسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

شعر وفد بلدى بالدهشة وخيبة الأمل لأنه لم تتم أية محاولة للتشاور معنا في صياغة مشروع قرار الذكرى الخامسة والعشرين الوارد في الوثيقة (Part II) A/40/23 . ونحن ندرك الجهود الضمنية التي بذلتها بعض الوفود من أجل وضع نص يكون معتدلا ومتوازنا . ولكنني لن أسبب الدهشة لأحد اذا ما قلت أن المشروع المعروض على الجمعية العامة بعد ظهر اليوم ما زال يتضمن أمورا عديدة نعترض عليها .

ففي المقام الأول ، شعرنا بالدهشة لطول مشروع القرار المفرد . فهل نحتاج فعلا الى ١٧ فقرة في الديباجة والى ٢٤ فقرة في المنطوق للاحتفال باعتماد الأمم المتحدة لقرار صدر منذ ٢٥ عاما ؟ الرد بطبيعة الحال هو أن مشروع القرار هذا لا يخدم الاحتفال بقدر ما هو أداة أخرى لترديد عبارات متحيزة حيال الاستعمار .

ومشروع القرار معيب في نواح عديدة . فعلى سبيل المثال ، يتكلم عن الحاجة الملحة لـ " الاستئصال السريع للاستعمار " وكأنه نوع من الجرثومة السياسية . ومشروع القرار هذا يتطلع بازدراء الى الشعوب المستعمرة من خلال المطالبة بالقضاء على " بقايا الاستعمار دون مراعاة رغبات الشعوب المعنية . ويشير المشروع الى الاستعمار بعبارتي " القمع " و " السيطرة " ، ويحاول اقامة معادلة بين الاستعمار والتمييز العنصرى وانتهاك حقوق الانسان الأساسية .

وهناك أمور أخرى نعترض عليها ، وقد كان من الأجدى مراجعتنا لدى صياغة المشروع بوصفنا طرفا مهتما بالموضوع . ويكفي أن نقول ان هذه الوثيقة لا تسلّم حتى بالانجازات الكبيرة التي تمّت في حقل انهاء الاستعمار في السنوات الماضية . وعلاوة على ذلك ، لا يسلم المشروع بأن عصر الاستعمار ، على الأقل الاستعمار بالمعنى المقبول في الأمم المتحدة ، قد انتهى . ولقد آن الأوان للتسليم بهذه الحقيقة . وكذلك فقد آن الأوان للتخلي عن العبارات الخلافية التي ادلي بها في العقود السابقة والتي لم تؤد الا الى الابقاء على هذا الموضوع بشكل مصطنع وابعاد اهتمامنا عن أمور أخرى أكثر أهمية ، مثل الاحتلال العسكري لبلد صغير غير منحاز ، أو تطبيق تقرير المصير في ناميبيا .

ولا شك في أن مشروع القرار هذا أشار مرارا الى الحالة في ناميبيا ، وهو محقّ في ذلك ، لان عملية انهاء الاستعمار قد اقتربت من نهايتها باستثناء ناميبيا . وما من بلد يهتم بانتقال ناميبيا السلمي الى الاستقلال أكثر منا . فنحن أيّدنا دائما مبدأ تقرير المصير في ناميبيا كما في الاماكن الاخرى . ومع ذلك ، تبقى ناميبيا فريدة من نوعها ، وهي تحت مسؤولية الامم المتحدة وفي موقفا قانوني مختلفا عن جميع الاقاليم الاخرى . وعلى ذلك ينبغي للاحكام الخاصة التي تنطبق على ناميبيا أن تعتبر اجراءات خاصة تنطبق على حالات فريدة ومعينة ولا تنطبق على الحالات الاخرى .

ومشروع القرار هذا لا علاقة له بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان انهاء الاستعمار ، ولا علاقة له بالاحتياجات الحقيقية للشعوب في اقاليمنا التابعة . ونحن نأسف لأن لا بديل أمامنا غير الامتناع عن التصويت .

ولست في حاجة الى أن أدلي بالكثير حيال مشروع القرارين A/40/L.21

وA/40/L.22 ، لأن لا اختلاف بينهما وبين القرارات النظرية لهما التي صوتنا ضدها في السابق . وآراءنا بشأن مشروع القرارين معروفة تماما ، ولن أثير الدهشة عندما أقول اننا سوف نصوت بالطريقة ذاتها هذا العام . والعبارات المستخدمة في المشرومين ، شأن عبارات مشروع قرار الذكرى الخامسة والعشرين ، غير مريحة ولا تفي بالغرض.

أما مشروع القرار L.21 بشأن "تنفيذ الاعلان . . ." فلا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للشعوب التابعة ورغباتها . ومشروع L.22 بشأن "نشر المعلومات . . ." يطالب بتكثيف عمل الاعلام في مجال انهاء الاستعمار ، بينما نعتقد أن ذلك ينبغي أن يقل بنهاية عصر انهاء الاستعمار .

ولكن اعود الى الذكرى الخامسة والعشرين ، فأقول ان ما تتسم به بعض أجزاء مشروع القرار الاحتفالي من تشويه وتحريف تضر بالاحترام الذي ينبغي أن يحظى به الذين يهتمون بانهاء الاستعمار في الامم المتحدة . فانهاء الاستعمار هو واحد من مجالات النجاح التي حققتها الأمم المتحدة ، ويرغب وفد بلدي ان يسلم الاحتفال بهذه الحقيقة وان يعتبرها أمرا يستحق التهنئة وليس التحريف . وباستثناء ناميبيا ، فان عملية انهاء الاستعمار قد انتهت تقريبا . ومع ذلك ، وحيث انها مازالت موضع بحث في المستقبل ، تؤكد حكومة بلدي أن سياستنا تجاه الاقاليم التابعة المتبقية ستستمر مستلهمة من مبدأ تقرير المصير . ونأسف أن الاهمية الكبيرة لهذا المبدأ الذي نظر اليه باستخفافا في التصويت الذي جرى في الاسبوع الماضي بشأن مستقبل سكان جزر فوكلاند ، ليست موضع تقدير الآخرين فيما يبدو ، بما في ذلك أعضاء لجنة الـ ٢٤ . ومع ذلك ، نحن نتمسك بمبادئنا ، ونحترم رغبات الشعوب التابعة لنا ، وكذلك ننظر بجدية الى الالتزامات التي يفرضها علينا ميثاق الامم المتحدة كدائمة قائمة بالادارة . ولن نفعل شيئا لمنع الاستقلال عنها لو أرادت هذه الشعوب ذلك . بيد أنه ينبغي لمن يهاجم الشعوب الصغيرة التي ترغب في ممارسة حقها في تقرير المصير لصالح الابقاء على علاقاتها مع المملكة المتحدة ، أن يعيد قراءة الميثاق وأن يستعيد ايمانه بمبدأ تقرير المصير . فذلك سيكون مناسبا للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين .

ولم يكن في نيتي أن أخوض في هذه المناسبة في مسألة جزر فوكلاند من حيث الموضوع ، الا أنني استمعت مند هشا لكلمة رئيس اللجنة الرابعة التي أدلى بها منذ ما يقرب من ساعة . ووفدى عضو في اللجنة الرابعة ومن ثم فهو رئيسي كما أنه رئيس الوفود الاخرى ومن بينها وفد نيكاراغوا .

وفي اعتقادي أن العرف جرى في الجمعية العامة على أن يتصرف رؤساء لجانها بحياد عند ممارستهم للرئاسة . وقد خطر لي أن أثير نقطة نظام ولكنني أحجمت عن ذلك من قبيل اللياقة . ولكن كان من اللائق أيضا أن يحجم الرؤساء عن اتخاذ مواقف متحيزة عند ممارستهم لعمال الرئاسة .

وإذا كان ماسمعتة صحيحا فقد أبدى رئيس اللجنة الرابعة تأييده لسيادة الأرجنتين على جزر فوكلاند . فهل هذا موقفا محايدا ؟ يصعب أن يقال ذلك . وكيف جاز لرئيس اللجنة الرابعة - من بين جميع اللجان - ألا يشير الى رغبات سكان جزر فوكلاند ؟ وما رأى رئيس اللجنة الرابعة في الفقرة (١) من منطوق مشروع القرار المعروض علينا ؟ ان نصها كما يلي :

" تعيد تأكيد ما لجميع الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) " . (A/40/23(Part II) ، ص ١٠)

وعندما تتعرض الفقرة (١) من المنطوق للتجاهل على هذا النحو ، فلا غرابة في أن نمتنع عن التصويت .

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان الاحتفال بالذكرى الأربعين لمنظمتنا والذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فرصة أخرى اتاحت لنا للتأمل في المساهمة الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة في ميدان انها الاستعمار . ومن دواعي فخر استراليا أنها قامت بدور في الدفاع عن هذه القضية وأنها وصلت بجميع الأقاليم التي تولت ادارتها

الى تقرير المصير . ومازلنا نؤمن بهدف ممارسة شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لحق تقرير المصير وفقا لرغباتها .

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملموس في ميدان انهاء الاستعمار فاننا نشارك المجتمع الدولي قلقه الشديد بشأن الحالة في ناميبيا ، حيث ترفض جنوب أفريقيا بعناد استقلال الاقليم وفقا لخطة الامم المتحدة .

وبوصفنا من بلدان جنوب المحيط الهادئ ، من الطبيعي أن يتركز اهتمامنا على الأقاليم الواقعة في منطقتنا والتي لم تستكمل بعد عملية تقرير المصير . واستراليا تؤيد في هذا الصدد النتائج التي خلص اليها البلاغ الصادر عن المحفل السادس عشر لجنوب المحيط الهادئ الذي عقد في راروتونغا في آب/أغسطس من هذا العام . وقد رحب المحفل بما حققه شعب ميكرونيزيا من تقدم في سبيل تقرير المصير ويتطلع الى أن تنتهي اتفاقية وصاية الولايات المتحدة في موعد قريب وفقا لرغبات الشعب . كما أكد المحفل تأييده لتقرير المصير والانتقال الى الاستقلال في موعد مبكر في كالدونيا الجديدة بما يتفق مع حقوق وتطلعات سكانها الأصليين وحيث تضمن حقوق ورغبات جميع فئات هذا المجتمع المتعدد الأعراق . وسيدرس المحفل التطورات الجارية في هذا الاقليم في اجتماعه التالي في ١٩٨٦ . وتعتقد استراليا أن الطريق الذي سارت فيه الحكومة الفرنسية يحتوى على عناصر ايجابية تساعد كالدونيا الجديدة في تطويرها صوب الاستقلال ، وترحب استراليا بهذا الاتجاه .

فاذا انتقلنا الى مشاريع القرارات المعروضة علينا ، فسوف تصوت استراليا مؤيدة لمشاريع القرارات الواردة في الفقرة ٢٤ من الوثيقة (A/40/23 (Part II)) وفي الوثيقتين A/40/L.21 و A/40/L.22 مع تحفظنا بالنسبة لعناصر معينة منها . وعلى الأخص فان استراليا لا تعتقد بأن وجود الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خطرا على السلم والأمن الدوليين على نحو ماورد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/40/L.21 . فضلا عن ذلك فقد حرصت استراليا دائما على عدم تأييد الكفاح المسلح ، ومازالت ترى أنه ينبغي لهذه المنظمة أن تسعى الى حل المنازعات

الدولية بالطرق السلمية . ومن ثم لا نستطيع أن نؤيد الموافقة الضمنية على النضال المسلح في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/40/L.21 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت ، وتبت في مشروع القرار الموصى به في الجزء الثاني من الوثيقة A/40/23 وعلى مشروعي القرارين A/40/L.21 و A/40/L.22 .

وقد وردت آثار مشروع القرار هذين على الميزانية البرنامجية في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/40/955 .

وتصوت الجمعية أولاً على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٤ من الجزء الثاني من تقرير لجنة الـ٢٤ الخاصة في الوثيقة A/40/23 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجننتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديفا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، هولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلاند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
 البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
 الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٤٢ من الوثيقة A/40/23 (Part II)

بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت (القرار ٥٦/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تصويت الجمعية

الآن على مشروع القرار A/40/L.21 . وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
فاصو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبودشيا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، أثيوبيا ،
فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية الاسلامية) ،
العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،
الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديفا ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،

رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، ساويزيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوفندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ،
المعارضون : اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية الاتحادية) ،
 ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.21 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل ٣ أصوات مع

امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٧/٤٠) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أطرح الآن للتصويت مشروع

القرار A/40/L.22 طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
 الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
 بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

* بعد ذلك أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة انه كان

ينوى التصويت مؤيدا .

البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
 بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا ،
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
 اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،
 فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،
 ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ملاوي ، ماليزيا ، ملديفا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،

اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ،
لكسمبرغ ، هولندا .

اعتمد مشروع القرار A/40/PV.22 بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل ٣ أصوات مع

امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٨/٤٠) *

* بعد ذلك أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة انه كان

ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

المدرجين على قائمة من يودون تحليل التصويت بعد التصويت .

السيد كيسالو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم

نيابة عن بلدان الشمال الخمسة : ايسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدى فنلندا . ان التزام بلدان الشمال الخمسة القاطع بعملية تصفية الاستعمار معروف تماما ، ان شرحته في بيانها يوم الجمعة الماضي بخصوص البند ١٨ من جدول الأعمال . وهذه العملية تسير في طريقها الطبيعي تقريبا . وهي أحد الانجازات التاريخية لهذه المنظمة . ومع ذلك ، فان أهم المسائل الاستعمارية بل وأكثرها الحاحا ، ألا وهي مسألة ناميبيا ، لاتزال في حاجة الى حسم .

لقد صوتت بلدان الشمال لصالح مشاريع القرارات الثلاثة التي اعتمدت توا ، لكن يؤسفنا اننا لم نستطع القيام بذلك دون تحفظات فيما يتعلق بالقرارات الثلاثة . فعلى سبيل المثال ، تتضمن الفقرة " ٤ " من منطوق مشروع القرار A/40/L.21 ، صياغات لا يمكننا أن نوافق عليها ، ان انها تتناقض مع المبدأ الذى تتمسك به بلدان الشمال ، الا وهو انه يتعين على الأمم المتحدة ، اتساقا مع ميثاقها ، الا تشجع غير الحلول السلمية . وعلاوة على ذلك نجد ان الفقرة " ١٠ " من المنطوق فقرة عامة وقاطعة للغاية . في حين كان يجب في رأينا ان تكون صياغتها أكثر تحديدا للأنشطة التي تضر بشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبحقها في تقرير المصير والاستقلال * .
وعلاوة على ذلك ، يجب ألا يفسر تصويتنا على الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار A/40/L.22 ، المتعلقة بالفصل الخاص بنشر المعلومات في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، على انه اقرار لكل أجزاء ذلك الفصل .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد موسيلي (بربادوس) .

السيد اركمنوفلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.21 ، تماشيا مع تأييد الحكومة التركية الثابت للجهود التي تبذل من أجل القضاء التام على الاستعمار في عالم اليوم . وفي الوقت ذاته ، أود ان اسجل تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة " ١٠ " من منطوق القرار ، لأننا لا نعتقد ان هذه الفقرة قد صيغت بطريقة متوازنة بالقدر الكافي .

الآنسة اوفاريل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد رأيت ايرلندا ، كلما كان ذلك ممكنا ، على تأييد القرارات الواردة بموجب هذا البند ، وذلك من أجل اعادة تأكيد تأييدها لعملية تصفية الاستعمار بالوسائل السلمية ، استنادا الى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولعمل الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار بصفة عامة . وبهذه الروح ، صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الفقرة " ٤٢ " من الفصل الثاني من الوثيقة A/40/23 (Part II) ، والمتصل بالذكرى الخامسة والعشرين لاصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . كما صوتنا أيضا لصالح مشروع القرارين A/40/L.21 و A/40/L.22 .

ومع ذلك ، فان لدى وفد بلادى تحفظات على بعض التعميمات الواردة في A/40/L.21 كما أن لدينا تحفظات فيما يتعلق ببعض توصيات ومقررات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وان كنا نؤيد بصفة عامة أعمال تلك اللجنة .

وفيما يتعلق بالفقرة " ١٠ " من منطوق مشروع القرار A/40/L.21 ، أود ان أؤكد من جديد ان وفد بلادى في اصراره على موقفه تجاه بعض القواعد والمنشآت العسكرية المحددة ، انما يهتدى بالموافق التي أعرب عنها بحرية سكان الأقاليم المعنية .

السيد ستيفانيني (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بشي من الأسف ، امتنعت ايطاليا عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ففي رأينا ان الطابع الاحتفالي لهذا القرار كان يمكن أن يخدم بصورة أفضل بتجنب بعض العناصر الواردة في النص

الذي اعتمده هذه الجمعية توا . ونحن لا نستطيع ان نوافق تماما - بصفة خاصة - على الفقرات ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من المنطوق .

ونعتقد انه مما يؤسف له اننا لم نتمكن بعد ٢٥ عاما من التوصل الى توافق في الآراء بشأن الاحتفال بالاعلان الذي يمثل ، دون شك ، نجاحا ملحوظا للغاية في الأمم المتحدة . الا اننا لانزال ملتزمين به التزاما راسخا . ونحن ندرك انه لاتزال هناك شعوب لم تتحرر بعد من الاستعمار . وتمثل ناميبيا أهم هذه الحالات وأكثرها الحاحا . وفي هذا السياق ، تود إيطاليا ان تؤكد من جديد تأييدها لناميبيا حرة مستقلة وفقا لخطة الأمم المتحدة ، وشجبها للسياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا في المنطقة .

وفيما يتعلق بتصويتنا على النص الخاص بنشر المعلومات ، لا يسعني الا أن اذكر بياننا الذي أدلينا به في العام الماضي . ونحن نسجل تحفظاتنا القوية للغاية على قسم بذاته من تقرير اللجنة الخاصة . ان لا نجد تغييرا يذكر في هذا الجزء من التقرير (الفصل الثالث من الوثيقة (A/40/23 (Part II)) . لذلك ، تعين علينا ان نمتنع مرة أخرى عن التصويت على هذه المسألة .

ولنكن واضحين غاية الوضوح في موقفنا ، فنحن نعتقد ان الاعلام كان ولا يزال أمرا أساسيا في تنفيذ الاعلان الخاص بانهاء الاستعمار . وما دامت عملية تصفية الاستعمار لم تستكمل تماما حتى الآن ، فنحن جميعا نوافق على انه مازال هناك دور يجب ان يلعبه الاعلام في هذا الصدد ، لكننا لا نستطيع ان نوافق على الانتقاد الذي لا مبرر له والموجه ضد عدد من البلدان أو مجموعات من البلدان ، أو على الاشارات الى مسائل لا تدخل في اطار ولاية لجنة ال ٢٤ . فضلا عن ذلك ، فاننا نرى انه من غير الملائم ان يوجه أى طلب الى ادارة شؤون الاعلام ، من شأنه أن يسفر عن أنشطة فيرودية نحو عدد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة .

السيدة موك - برتراند (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر

النمسا ان عملية تصفية الاستعمار من أهم المنجزات البارزة للأمم المتحدة . لذلك دأبت النمسا دوما على تأييد جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ونظرا لالتزامنا الخالص بمطية تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها ،
أيدت النمسا مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة بموجب البند ١٨ من جدول الأعمال . ومع
ذلك ، لا ينبغي أن يفسر ذلك على انه موافقة على جميع الأحكام الواردة في هذه النصوص
الثلاثة . ان لدينا تحفظات فيما يتعلق ببعضها . وأود أن اشير بصفة خاصة الى الفقرة "٤"
من منطوق مشروع القرار A/40/L.21 ، وأوضح ان النمسا تفهم تلك الفقرة على انها تشير
بشكل قاطع الى النضال بالطرق السلمية بوصفها الطرق التي يجب أن تتبعها منظمة بنيت
على مبدئي عدم استخدام القوة والتسوية السلمية للنزاعات .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قصة انها
الاستعمار كانت من أعظم قصص نجاح الأمم المتحدة على مر عقودها الأربعة الأولى . فهذه
العملية التاريخية - ببعض الاستثناءات الرئيسية - تقترب الآن من نهايتها بغير شك .
وتؤيد كندا تماما وجهة النظر القائلة بأن المسائل المتبقية ينبغي الاستمرار في متابعتها
بكل الوسائل الملائمة ، مع مراعاة الموارد المحدودة المتاحة لهذا الغرض ، ولكن مع مراعاة
أهمية العملية المعنية بطبيعة الحال .

لقد أيدت كندا ولا تزال عملية تصفية الاستعمار ، وكانت تتمنى أن تصوت لصالح
جميع القرارات التي نظرت توا في الفقرة ٤٢ من الوثيقة (Part II) A/40/43 ، وكذلك
A/40/L.21 و A/40/L.22 . وقد أردنا مخلصين أن نفعل ذلك لأن هذه السنة تسجل
الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونظرا
لما للقرارات ذاتها من قيمة رمزية .

ومن المؤسف مع ذلك ، انه نظرا لما ورد في بعض فقرات مشاريع القرارات من تكرار لا لزوم له ، ومن عبارات جدلية ، فاننا لم نتمكن من تأييد مشروعى القرارين الأولين . ولا نعتقد ان هذه العبارات الشبيهة بالمواعظ تسهم في العمل الفعال الذى ينبغي ان يحظى بتوافق الآراء في الجمعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .

وأود ان اذكر الممثلين انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ تقتصر البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق في المرة الأولى و ٥ دقائق في المرة الثانية ، ويجب أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم .

السيد لوهيدا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في البيان الذى أدليت به أثناء مناقشة البند ١٨ من جدول الأعمال يوم الجمعة ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، رأى ممثل فرنسا انه من المناسب ان يقاطعني ثلاث مرات متتالية ليطلعني في حق وفد بلادي في الاشارة الى كاليدونيا الجديدة ، وبلاضافة الى ذلك فانه في تدخله الثالث ، تجرأ في محاولة انتقامية مقصودة . فأشار الى شؤون داخلية تخص بلدى . والواقع ان معاناة ممثل فرنسا من فقدان الذاكرة المؤقت وتجاهله لأحد الالتزامات الأساسية التي تفرضها علينا عضويتنا في هذه المنظمة ، واعني به عدم التدخل في الشؤون التي تدخل بصفة أساسية في اطار السلطة المحلية لأى دولة ، لا يدهشان على الاطلاق جميع الذين اعتادوا على ممارسات وسياسات حكومته التي نعرفها جيدا والتي ظهرت بجلاء في عملية "جرين بيس" وفي التجارب النووية المستمرة التي تجريها فرنسا في المحيط الهادئ متجاهلة بالكامل رفاهية شعوب المنطقة .

ووضعا للأمور في نصابها ، وأملا في ان يمتنع وفد فرنسا في المستقبل عن أن يكون مقاطعا فظا خارجا على النظام ، وعن ارتكاب نفس الأخطاء الاجرائية التي ارتكبها فسي اجتماعنا السابق ، اود ان استرعي انتباهه بصفة خاصة الى حقيقة انه بموجب قرارات الجمعية

العامة ، تقع السلطة النهائية على عاتق الجمعية العامة نفسها ، وذلك فيما يتعلق باستقلال الأقاليم التي يطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذا الصدد طلبت الجمعية من لجنة الـ ٢٤ الخاصة أن تقوم سنويا باستعراض القائمة وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها . ووفقا لولايتها قدمت اللجنة الخاصة مرة أخرى في هذا العام تقريرا بشأن البند المدرج في جدول أعمالها المعنون " مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان " ، كما يرد في الفرع زاي من الفصل الأول من الجزء الأول من الوثيقة A/40/23 . ولذلك ، لا ينبغي ان يوجد أى شك في ان المسألة كانت ولا تزال وستبقى صالحة للمناقشة في اطار الجوانب العامة لعلمية انهاء الاستعمار تحت البند الحالي في جدول الأعمال .

ومن ثم أود ان أبين حق أى دولة عضو في ان تقدم وجهات نظرها تحت البند قيد البحث ، بشأن ادراج اقليم معين أو عدم ادراجه في القائمة . وأود أيضا ان اذكر مثل فرنسا بأن وفد بلادي طلب من اللجنة الخاصة ان تنظر في دورتها في ١٩٨٠ امكانية تطبيق الاعلان على كاليدونيا الجديدة مراعاة للحالة التي تتدهور بسرعة في ذلك الاقليم . وادراكا للتطورات ذات الصلة فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، لم تصر بابوا غينيا الجديدة على أن تقوم اللجنة بذلك في دوراتها اللاحقة . الا ان العالم شهد في هذا العام تدهورا جديدا في الحالة في ذلك الاقليم ، بما في ذلك فقد الأرواح البريئة وسفك الدماء وتزايد الوجود العسكى . وأدى القلق الذى أهدته الدول الأعضاء بشأن هذه التطورات الى اعتماد فقرة خاصة بكاليدونيا الجديدة في اعلان راروتونغا (جزر كوك) الذى اعتمده محفل جنوب المحيط الهادئ بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ . وقد أصبحت هذه الوثيقة الآن وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

في ظل هذه الخلفية ، وجه وفد بلادي في ٢ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام رسالة الى رئيس اللجنة الخاصة ، يوجه فيها انتباه اللجنة الى الفقرة ذات الصلة في اعلان

راروتونغا ويطلب منها ان تنظر مرة أخرى في مسألة امكانية تطبيق الاعلان على كاليدونيا الجديدة نظرا للقلق الذي اعرّب عنه أعضاء المحفل .

وكما يظهر في مشروع القرار A/40/21 الذي اعتمده الجمعية العامة للتو ، وافقت الجمعية ، في جملة أمور ، على تقرير اللجنة الخاصة بما في ذلك الفرع الذي أشرت اليه من هذا التقرير . وبذلك تطلب الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ان تستمر في استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . وأود ان اعرّب عن أمني الخالص في أن تراعي اللجنة الخاصة ، أثناء اغتلاصها بهذا العمل في دورتها لعام ١٩٨٦ ، بصفة خاصة بنقطة النقاط التي أشرت بها في بياني بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر .

بعد ان أوضحت ، كما آمل ، بما لا يدع مجالا للشك ، الحق المشروع لأي وفد في أن يشير الى الحالة الاستعمارية المتردية السائدة في كاليدونيا الجديدة في اطار البند قيد البحث ، اود في هذه المرحلة ان اسجل تحفظات وفد بلادى القوية بشأن الطريقة غير العادية التي اتبعها رئيس الجلسة في اجتماعنا السابق فيما يتعلق بنقط النظام المزعومة التي آثارها مثل فرنسا ، والتي لم تكن في الواقع نقط نظام . فقد طلب مني رئيس الجلسة مرتين ان أخذ بعين الاعتبار ملاحظات ممثل فرنسا . وعندما قوطعت للمرة الثالثة طلب مني رئيس الجلسة ان انهي بياني فوراً في تلك المرحلة . واحتراماً لمنصب رئاسة الجمعية ، لم أصر حينئذ على اكمال بياني . لذلك أود الآن ان يسمح لي بالادلاء بذلك الجزء الذي منعت من الادلاء به في المناقشة العامة بسبب الاجراءات غير الصحيحة وفيير المناسبة التي طبقت في اجتماعنا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر .

ولم يكتف ممثل فرنسا بمقاطعتي أثناء الادلاء ببياني ، بل انه اختارتك المناسبة لتشويه سمعة بلادى بذكر ادعاءات كاذبة عن انتهاكات حقوق الانسان ، والجرائم والفساد في باهوا غينيا الجديدة . وأود ان اؤكد لممثل فرنسا ان هذه التكتيكات غير اللائقة لن تمنع باهوا غينيا الجديدة من تناول مسألة انهاء الاستعمار من كاليدونيا الجديدة .

ان باهوا غينيا الجديدة بلد نام ، وشأنها شأن أى بلد آخر ، نام أو متقدم النمو ، ربما فيما عدا فرنسا ، لدينا نصيبنا من الجرائم ومن مشكلات البطالة ، ولكننا لا ننكر ذلك بل نعمل على معالجته .

وربما أمكننا أن نتعلم من تجربة فرنسا في تفادي مشاكل الجريمة والبطالة والآفات الاجتماعية الأخرى .

لقد ادرجت كاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالقرار ٦٦ (د-١) بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦ المتعلق بالمعلومات التسيي تقدمها الدول القائمة بالادارة الى الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق . وفي عام ١٩٤٧ توقفت فرنسا من جانب واحد عن تقديم معلومات عن كاليدونيا الجديدة وعن عدد من الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لادارتها . وقد أدى ذلك العمل الى اتخاذ الجمعية العامة، بعد مناقشة حامية، للقرار ٢٢٢ (د-٣) الذي طالب بتقديم معلومات عن المركز الدستوري لهذه الأقاليم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للأسف ، ينبغي أن اذكر مشكل

بابوا غينيا الجديدة أن الوقت المخصص له قد انتهى واطلب منه أن يتكرم باختتام بيانه .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لدى الكثير الذى أود أن أقوله سيدى الرئيس . وكما سبق أن أوضحت لم أتمكن من استكمال ما أردت أن أقوله .

عندما يتحدث وفدى عن حقوق الانسان وحق تقرير المصير والحرية والمساواة فانه

يؤمن بالتطبيق العالمي لهذه الحقوق وليس بتطبيقها بشكل انتقائي لخدمة مصالح ذاتية . ان حقوق الانسان والحرية ومساواة المرأة في بابوا غينيا الجديدة كلها مكرسة في دستورنا .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) : (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أمارس حقى في الرد بالاشارة الى الكلمة التي ألقاها مثل القاصدة

الصهيونية التي تحتل فلسطين ، التي تكلم فيها عن بيع بترول الخليج الفارسي الى جنوب افريقيا . وقد سبق أن استمعنا الى وابل من هذا الهراء على لسان نفس الشخص نفسى

الجمعية العامة، بيد أن هذه الادعاءات الزائفة مهما تكررت لن تجدى في شي . فهى زائفة وتحركها بالتأكيد دوافع سياسية معينة .

وفيمما يتعلق بجوهر النقطة التي أبدت أود أن أشير كما سبق أن قلت الى أننا نبيع بترولنا الى بعض الشركات الشرعية المسجلة تسجيلا قانونيا والملتزمة بعدم نقل بترولنا أو بيعه الى نظام بريتوريا . ولكن هذه الشركات عادة تعيد تفرغ حمولتها في موانئ أوروبية ولا نعرف ماذا يحدث لهذا النفط بعد ذلك ان تتناوله سلسلة من التعاملات .

وللصهيونية الدولية شبكة قوية جدا ، وعن طريق تلك الشبكة يمكن أن يذهب بترول أي جهة الى جنوب افريقيا . والنظام الصهيوني المحتل لفلسطين ليس لديه موارد بترولية . فمن أين يحصل ان على موارد البترولية ؟ انه يحصل عليها من الشبكة الصهيونية التي تسيطر على العديد من الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات .

ولكنني لا أعتقد أن المقصود باثارة هذه النقطة هو ذكر تلك المعلومات . فالواقع انها لا تحوى أي معلومات . والفكرة هي اخنا* الوجه القذر للصهيونية وعلان هذه الادعاءات لأن النظام الصهيوني الذي يحتل فلسطين تربطه أوثق علاقات التعاون بمختلف أشكالها مع نظام جنوب افريقيا . فكلاهما عنصري . وكلاهما صهيوني . وهما يتعاونان في مختلف المجالات التقنية، ويتعاونان كذلك في مجالي الاستخبارات والمعلومات . وهذه المؤامرات وأنشطة التجسس والاستخبارات التي تقوم بها القاعدة الصهيونية المحتلة لفلسطين معروفة في الوقت الحالي حتى للبلد الأم، الولايات المتحدة . فالقاعدة الصهيونية تعض الآن اصبع أمها ، ولكنني اعتقد أن الأم تستحق تلك العضة .

ولكن من العار أن يحصل كيان غير شرعي على اعتراف هذه الجمعية العامة ثم يطلق الادعاءات ضد الآخرين . ولو أمكن للدول المستقلة أن تتحد وتدافع عن حق الشعب الفلسطيني بشرف وبالكامل لما سمح لكيانات غير شرعية أن تأتي هنا وتطلق ادعاءات لا أساس لها ضد شعب آخر .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) سوف أتوخى

الايجاز لأن مثل بابوا غينيا الجديدة لا يستحق ردا طويلا نظرا لضعف حججه . لقد هبط بالمسألة الى المستوى الشخصي ؛ فالنصوص التي قرأها بحماس ليست الا نتيجة لمبادرته الشخصية . فليس من واجبه أن يفسر قواعد الجمعية العامة أو أن يقرر وقت تطبيقها .

ان مسألة كاليدونيا الجديدة مسألة حساسة ومؤلمة . ولم تفعل أية حكومة ما فعلناه من أجل التوصل الى حل عادل ومتوازن . وقد أسعدني أن استمع صباح اليوم الى ممثل استراليا ونيوزيلندا يشيدان بجهود الحكومة الفرنسية . والجميع في الجمعية العامة يعرفون أن مسألة كاليدونيا الجديدة ليست مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة . والسيد لوهيا يبذل جهودا ذات طابع شخصي لا تستحق أى اجابة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والان أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد للمرة الثانية وانكرهم بأن الكلمة الثانية في ممارسة حق الرد لا تزيد عن خمس دقائق .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
أعلن في البداية أن بياني يتفق ووجهات نظر حكومة بلادي .
يقال لنا انه في كاليدونيا الجديدة المستعمرة الفرنسية، ما فتئت قوات الشرطة الفرنسية والجيش الفرنسي تتعاون مع المستوطنين البيض والمناهضين للاستقلال للقيام بأعمال العنف ضد شعب كاناك بغية احباط هذا الشعب . ويتعرض الكاناك للقتل . والمعروف ان القوات الفرنسية تشن الغارات على القرى . ويتعرض الكاناك للاعتقال العشوائي . ويحاول المستوطنون البيض القابل على محطات الاذاعة التابعة للكاناك، ولم يعد من الممكن للكاناك القيام بالمظاهرات . فحريتهم سلوبة . والمستوطنون وغيرهم من الأجانب هم وحدهم الذين يتمتعون بهذه الحريات .

وأكرر أن بياناتنا في الجمعية العامة تتفق تماما وسياسة حكومة بلادي . كما انكر الممثلين بانه على الرغم من تغيير حكومة بلدي فان سياستنا بشأن انها الاستعمار لا تزال ثابتة .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان ما قاله
الآن السيد ممثل بابوا غينيا الجديدة وشدد عليه أمر لا يستحق أي رد .

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط: تقرير اللجنة الخامسة (A/40/957)

السيد فالك ملتكه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، مقرر اللجنة الخامسة
قدم تقرير اللجنة ٨/40/957 ثم تكلم على النحو التالي :

السيد ملتكه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، مقرر اللجنة الخامسة
(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أقدم تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند ١٢٦
(أ) من جدول الأعمال المعنون " تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق
الأوسط : قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " (A/40/957) .

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة في جلستها الحادية والخمسين مشروع القرارين
المتعلقين بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . ويرد هذان المشروعان في الفقرة ٦
من تقرير اللجنة . ويقضي مشروع القرار ألف ، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ٠٠٠ ٢٨٢ ١٨
دولار لعمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥
الى ٣١ ايار / مايو ١٩٨٦ ، وأن تفوض الأمين العام للدخول في التزامات لتمويل هذه القوة
بمعدل اجمالي لا يتجاوز مبلغ ٠٠٠ ٤٧ ٣ شهريا للفترة من ١ حزيران / يونيو الى ٣٠
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ فيما لو قرر مجلس الأمن أن تستمر هذه القوة الى ما بعد
انقضاء فترة الأشهر الستة المنصوص عليها في قراره ٥٧٦ (١٩٨٥) .

ويقضي مشروع القرار باء بأن تقرر الجمعية العامة وقف العمل بأحكام المواد ٥-٢ (ب)
و ٥-٢ (د) و ٤-٣ و ٤-٤ من النظام المالي فيما يتعلق بمبلغ ١٣١ ٢٥٠ ٣ دولار الذي
كان يتعين لولا ذلك رده طبقا لهذه الأحكام ، وأن يدخل ذلك المبلغ في الحساب المشار
اليه في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٣ هاء ، ويعلق الى أن تتخذ الجمعية قرارا آخر .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : تتألف توصيات اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/40/957) من مشروعي القرارين ألف وباء . وتبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار ألف .

وقد طلب اجرا* تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، الكامرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، قبرص ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : البانيا ، الجمهورية العربية السورية .

المتنعون : افغانستان ، الجزائر ، بنن ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -

الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية -

الديمقراطية الالمانية) ، هنغاريا ، العراق ، المغرب ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٣ عضوا عن

التصويت (القرار ٤٠/٥٩ ألف) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الان نسي

مشروع القرار با* .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بوروندي ، الكامرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، قبرص ، الدانمرك ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ،

فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،

غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ،

ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،

مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ،

بعد ذلك أبلغ وفد نيبيت نام الأمانة العامة انه كان ينوي الامتناع عن

*

التصويت .

هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
الأمريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية) -

الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، الجمهورية العربية السورية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

الممتنعون : الجزائر ، بنن ، العراق ، المغرب ، رومانيا ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ١٠ مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت

(القرار ٥٩ / ٤٠ با)

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد

انتهت من نظر البند الفرعي (أ) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال .

وقبل رفع الجلسة ، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنني تلقيت طلبا رسميا اضافيا

لتمديد الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع قرارات اللجنة الخامسة التي لها آثار على

الميزانية البرنامجية . كما طلب رئيس اللجنة الثالثة تمديدا حتى يوم ٣ كانون الأول / ديسمبر

فيما يتعلق بالبند ١٠٦ من جدول الأعمال .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تمديد المواعيد النهائية طبقاً

لذلك ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠